الأمم المتحدة

A/78/PV.46

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **46**

الجمعة، 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيتالدين (سورينام).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

برنامج العمل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى موعد تعليق الدورة الحالية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت، في جلستها العامة 32، المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، على إرجاء موعد تعليق الدورة الثامنة والسبعين إلى يوم الجمعة 15 كانون الأول/ديسمبر 2023. غير أنه بالنظر إلى العمل الذي لا يزال يتعين إنجازه في هذا الجزء من الدورة، أود أن أقترح على الجمعية إرجاء موعد تعليق الدورة الحالية مرة أخرى إلى يوم الثلاثاء، 19 كانون الأول/ديسمبر 2023.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على إرجاء موعد تعليق الدورة الحالية إلى يوم الثلاثاء، 19 كانون الأول/ديسمبر 2023؟

تقرر ذلك.

البند 72 من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقريرا الأمين العام (A/78/86 و A/78/369)

مذكرة من الأمانة العامة (A/78/632)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/78/73 و A/78/360 و A/78/365)

مشاريع القرارات (A/78/L.17 و A/78/L.20 و A/78/L.21)

مشروعا التعديلين (A/78/L.18 و A/78/L.19)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

مشروع قرار (A/78/L.22)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا لعرض مشروع القرار A/78/L.17.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/78/L.17، المعنون. "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة" بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

بينما استمرت الاحتياجات الإنسانية في التزايد في جميع أنحاء العالم على مدار عام 2023، ارتقى العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة إلى مستوى التحديات المتنامية من أجل تقديم المساعدة المنقذة للحياة. وقد أدى تصاعد حدة عدم الاستقرار السياسي وزيادة نشوب النزاعات وتغير المناخ إلى تعقيد الجهود الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية. ويعمل العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة في بيئة تزداد تقلبا ويستشري فيها انعدام الأمن. إنهم يُعرِّضون أنفسهم بإيثار لأخطار شخصية جسيمة في سبيل خدمة الآخرين. وعلينا، نحن المجتمع الدولي، التزام أخلاقي بالتخفيف من المخاطر التي يواجهونها، وتهيئة بيئة متقبلة ومواتية للمساعدة الإنسانية، وعكس الاتجاه المفزع للهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي.

وباعتبارنا قائمين على تيسير مشروع القرار هذا منذ عام 1998، فإن الاتحاد الأوروبي ودولنا الأعضاء الـ 27 يأخذون هذا الالتزام على محمل الجد. وبالإضافة إلى دورنا القيادي فيما يتعلق بمشروع القرار، يواصل الاتحاد الأوروبي اتخاذ خطوات لتمكين العمل الإنساني القائم على المبادئ من الوصول بأمان إلى المحتاجين.

ومن الشركاء القيّمين في هذه المهمة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، التي عُهد إليها بقيادة النهج الأمني للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وتتسم جهود الإدارة في مجال الرقابة وإدارة المخاطر بأهمية حاسمة لحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي. ونشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به الإدارة تحت إشراف وكيل الأمين العام جيل ميشو. ويشمل ذلك عملية الإصلاح الجارية، التي عززت فيها الإدارة بروتوكولات التدريب الأمني، وأدمجت تكنولوجيات جديدة في إدارتها للمخاطر الأمنية، وأنشأت وحدة للاستجابة لحالات الطوارئ، وتطوير قدرة تكميلية للاستجابة في حالات الطوارئ من خلال نشر أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ. بيد أنه كي تتمكن الإدارة من مواصلة تعزيز عملياتها، فلا بد أن تتوفر لها موارد كافية ويمكن التنبؤ بها.

وقد شهدنا هذا العام اتجاهين مثيرين للقلق، وقد أبرزناهما في مشروع القرار المستكمل لهذا العام.

أولا، تفاقمت التهديدات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني، والتي كانت عديدة بالفعل، بسبب تزايد حملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. وهذه الحملات تقوض الثقة في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وتعرض موظفيها للخطر. ويشجع مشروع قرار هذا العام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي لهذا التهديد المتزايد.

ثانيا، يكشف تقرير الأمين العام (A/78/369) عن زيادة في الوفيات الناجمة عن العنف وزيادة مثيرة للقلق في عمليات الاختطاف والاعتداءات الجنسية ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن الموظفين الوطنيين والموظفين المعينين محلياً يواجهون أوجه ضعف خاصة ويتحملون العبء الأكبر من أعمال العنف تلك. ويعرب مشروع قرار هذا العام عن القلق العميق إزاء الاتجاه المتزايد للحوادث التي تؤثر على سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. ويحدونا أمل كبير في أن يتم عكس هذا الاتجاه.

ويحافظ مشروع القرار على جميع العناصر التي تم التفاوض بشأنها في السنوات الماضية ويضيف إشارات هامة إلى هذين الاتجاهين المحددين، بالإضافة إلى مواضيع أخرى.

ويتقدم الاتحاد الأوروبي بخالص الشكر إلى جميع الوفود التي شاركت في عملية المفاوضات المثمرة هذا العام. ونعرب أيضا عن امتناننا للوفود التي تشارك في تقديم مشروع القرار. لقد أسفرت مناقشاتنا المتعمقة في نهاية المطاف عن مشروع قرار نرى أنه يعبر عن القدر

المناسب من القلق على العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات المستمرة والناشئة لعملهم ورفاههم. ونحن فخورون بأن مشروع القرار لا يزال وثيقة تحظى بتوافق الآراء، وتجسد التزامنا المشترك بالعمل الإنساني. إن الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم من أجل مساعدة الآخرين يستحقون الدعم القوي من الجمعية العامة بأسرها، ويسرنا أن مشروع القرار هذا لا يزال يشير إلى ذلك الدعم.

وأخيرا، نشيد بالعاملين في مجال المعونة ممن هم على الخطوط الأمامية، الذين يخاطرون بحياتهم لإنقاذ الآخرين والحد من المعاناة الإنسانية. كما أننا نكرم ذكرى أولئك الذين فقدوا أرواحهم وفقدناهم في خدمة الآخرين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروعي التعديلين A/78/L.18 و A/78/L.19.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نشكر وفد الاتحاد الأوروبي على إعداد مشروع القرار A/78/L.17، وعلى المشاورات التي أجريت وعلى نهجه البناء عموما. ما من شك في أن مسائل ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وحماية موظفي الأمم المتحدة يجب أن تظل محور الاهتمام الوثيق للبلدان الأعضاء في منظمتنا.

وفي الوقت نفسه، يحتفظ مشروع الوثيقة بصيغة تتعلق بما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي، وهذه الصيغة غير مقبولة بالنسبة لنا. وفي وقت إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، عُلقت آمال كبيرة عليها. وكان من المتوقع أن تتعامل مع أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي وأن تحقق فيها بنزاهة وفعالية. ومع ذلك، فقد تعرض نظام روما الأساسي للخطر بسبب الأنشطة الفاشلة للمحكمة الجنائية الدولية نفسها، التي أصبحت، بفضل التبرعات السخية من رعاتها الغربيين، أداة للضغط السياسي. ولم يسهم اللجوء إلى المحكمة في أي حالة من الحالات في استقرار الوضع في بلد معين، سواء من حيث منع وقوع جرائم جديدة أو تعزيز المصالحة الوطنية. إن اعتمادها الخانع على المانحين الغربيين، والتعتيم المطلق لعملها، والمعايير المزدوجة لكل من المحكمة الزائفة نفسها ومدعيها العام الزائف السيد خان هي أمور واضحة وجلية للجميع. ما من عدالة تحققت على يد ما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية. ولا يحتاج المرء إلى النظر بعيدا ليجد أمثلة.

فقد أصدرت المحكمة الزائفة، في دليل على التزامها بشكل من أشكال العدالة التي لا يفهمها سواها، مذكرات اعتقال بحق أشخاص روس لإجلائهم أطفال الشوارع من منطقة القتال. وفي الوقت نفسه، يدل ذلك على العمى التام والتقاعس التام فيما يتعلق بالأحداث التي تتكشف في مكان على كوكبنا تحول، وفقا للأمين العام غوتيريش، إلى "مقبرة للأطفال". ومن المناسب أن نسمي ذلك المكان مقبرة للعاملين في المجال الإنساني أيضا. ومن المعروف جيدا أن أكثر من 130 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد قتلوا في عمليات القصف في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهذا العدد يتزايد كل يوم. وقد قُتل العديد منهم مع عائلاتهم. وهذا هو أكبر عدد من الإصابات بين موظفي الأمم المتحدة في نزاع واحد في التاريخ.

ومع إقامة هذه العدالة بأوامر من واشنطن العاصمة، فإن جميع التأكيدات بشأن دور المحكمة الجنائية الدولية في حماية ذكرى العاملين الأبرياء في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة تظل كلمات جوفاء وباطلة ولاغية. ونحن مقتنعون بأن هذا هو السبب في عدم مشاركة أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تلك المحكمة الزائفة. وليس هناك شك في أنه بمرور الوقت، ستطول فحسب قائمة الانتظار لتركها.

أما بالنسبة لمشروع القرار قيد النظر، فإن الفقرتين 12 و 19 منه تتضمنان صيغة راسخة منذ فترة طويلة بشأن المسؤولية بموجب القانون الدولي الإنساني. والمسألة تتعلق بالامتثال الصارم للمعايير ذات الصلة.

ومع أخذ ما سبق ذكره في الاعتبار، فقد قدمنا تعديلات على مشروع القرار. وندعو إلى حذف الفقرة الثالثة والثلاثين من الديباجة

والفقرة 8 من المنطوق. ونحث الوفود على التصويت معنا ضد تلك الفقرات. ونطلب إلى الأمانة العامة أن تقدمها للنظر فيها كل على حدة.

أود الآن أن أدلي ببضع نقاط فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية. وبالنسبة لعدد من هذه المسائل، ستتم تغطية معظمها في البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤيد ذلك البيان تأييدا كاملا. وأود أن أضيف ما يلي.

في ضوء الحالة الإنسانية المتدهورة، ليس بسبب الصراعات السياسية فحسب، بل أيضا بسبب الكوارث الطبيعية والعواقب المدمرة للجزاءات الانفرادية، من الواضح أن منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني لم تعد قادرة على تحمل عبء المسؤولية عن مصير الملايين من البشر. وثمة حاجة إلى تعزيز المنظومة الإنمائية في حد ذاتها، وبصفة عامة، إلى تحسين أنشطة المشاريع في البلدان المستفيدة من دون تمييز من أي نوع. ويجب أن تكون هذه الجهود متسقة تمامًا مع الأولويات الوطنية من أجل تعزيز إمكانات البلدان المحتاجة، بما في ذلك في مجال الأمن الغذائي. وكل ذلك يتناوله القرار 182/46.

وفي سياق الأمن الغذائي، نرفض رفضا قاطعا أي اتهام موجه إلى بلدنا بزعم التسبب في أزمة عالمية، بما في ذلك بسبب إنهاء ما يسمى بمبادرة البحر الأسود. إن حزمة اتفاقات اسطنبول، التي تشمل مذكرة روسيا والأمم المتحدة، قد شوهتها الوفود الغربية منذ البداية. وقد استخدمت الدول الأوروبية مبادرة البحر الأسود لأغراض تجارية حصرية لتصدير الأغذية الأوكرانية لغرض التجهيز وإعادة البيع بتكلفة أعلى. وقد استفادت الشركات الأمريكية، التي اشترت نحو 30 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في أوكرانيا، من المبادرة من خلال تصدير الحبوب الأوكرانية وإعادة بيعها. ولم تدخل أحكام المذكرة المبرمة بين الأمم المتحدة وروسيا حيز النفاذ قط، على الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، استخدم نظام كييف الممر الإنساني البحري للقيام باستفزازات مسلحة وهجمات إرهابية على سيفاستوبول وجسر القرم. وقد تم إنتاج مركبات جوية ومركبات بحرية غير مأهولة على مقربة من صوامع الحبوب ونشرها لضرب مرافق البنية التحتية في شبه جزيرة القرم، وهي بنية تحتية ذات طابع مدني.

وخلال عام تنفيذ مبادرة البحر الأسود، تم تصدير 33 مليون طن من الحبوب من موانئ أوديسا وتشرنومورسك ويوجني؛ ومن تلك الكمية، لم يمثل القمح سوى 8,8 ملايين طن. وبالمقارنة، يبلغ حجم الصادرات العالمية من الحبوب 422 مليون طن، نصفها من القمح. وقد ذهبت الحبوب الأوكرانية، وهي حبوب العلف بشكل أساسي، إلى أوروبا التي تنعم بتغذية جيدة. وأرسل أقل من مليون طن، أو 3 في المائة من مجموع الإمدادات في إطار مبادرة البحر الأسود، إلى البلدان المحتاجة في أفريقيا.

وفي سياق الأحداث الجارية في منطقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نعرب مرة أخرى عن تعازينا الحارة في وفاة المدنيين من طرفي النزاع. ولا يوجد حل عسكري لما يحدث في القطاع. إن سكان قطاع غزة الذي طالت معاناتهم لهم الحق في الحياة، ولكن يتم اقتيادهم بشكل مطرد إلى حتفه. ولن نحصل على فرصة تتيح لنا تحقيق استقرار الوضع إلا بوقف فوري لإطلاق النار واستعادة الإمدادات الإنسانية المستدامة إلى القطاع وزيادتها عدة مرات.

ومنذ بداية التصعيد، بذلنا كل جهد ممكن لإجلاء المواطنين الروس من غزة. وإجمالاً، تم إجلاء 949 من مواطنينا وأفراد عائلاتهم منذ 12 تشرين الثاني/نوفمبر في 10 رحلات جوية خاصة إلى موسكو. وعلى أراضي روسيا، يتم تزويدهم جميعا بالمساعدة اللازمة. ونشير في هذا الصدد إلى المساعدة المقدمة من السلطات المصرية والإسرائيلية والفلسطينية. وقمنا من جانبنا أيضًا بتسليم ما يقرب من 300 طن من الإمدادات الإنسانية إلى مصر لنقلها لاحقًا إلى غزة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ليعرض مشروع القرار A/78/L.20.

السيد فون أوكسكول (السويد): أولا، أود أن أشير إلى أن السويد، بعد تقديم مشروع القرار الجامع A/78/L.20، ستدلي ببيان مشترك مع

الهند. وتؤيد السويد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به ماسيي بوبوفسكي، المدير العام للمديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المعونة الإنسانية، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

واليوم، يشرفني عظيم الشرف أن أعرض، بالنيابة عن 81 مقدما، مشروع قرار هذا العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الوارد في الوثيقة A/78/L.20 – وهو ما يسمى بمشروع القرار الجامع المتعلق بالشؤون الإنسانية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثانية والثلاثين لاتخاذ القرار التاريخي 182/46، الذي اتُخذ في كانون الأول/ديسمبر 1991، والذي أرسى الأسس التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني. وتشرفت السويد بتيسير المفاوضات بشأن هذا القرار السنوي منذ ذلك الحين. وما زال الهدف من جهودنا الجماعية كما كان في 1991: تقديم المساعدة بصورة فعالة للنساء والرجال والفتيات والفتيان المتضررين من الأزمات. وما زلنا مقتنعين بأن المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ هي أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف.

لقد اتسمت المشاورات بروح بناءة جدا، الأمر الذي مكّننا من التوصل إلى اتفاق بشأن النص ككل. هذا مشروع قرار ناضج، تحظى عناصره الأساسية بتأييد واسع من الدول الأعضاء. ويتضمن مشروع قرار هذا العام صيغة معززة هامة بشأن وصول المساعدات الإنسانية، واحترام القانون الدولي الإنساني، والأمن الغذائي، والحاجة إلى تضييق فجوة التمويل الإنساني. وأود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها واستعدادها للقبول بحلول وسط، وهو ما جعل من الممكن الوصول إلى هذه الإنجازات الهامة. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وموظفي الدعم التقني، الذين بذلوا جهودا كبيرة لضمان سلاسة العملية.

ونشجع بقوة على اتخاذ القرار بتوافق الآراء اليوم. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تشارك بعد في تقديم مشروع القرار إلى أن تفعل ذلك عند البت في المشروع في وقت لاحق اليوم.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إنه باعتماد مشروع القرار، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نعتبر أنفسنا مسؤولين عن ترجمة كلمات مشروع القرار إلى إجراءات ملموسة لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة والحفاظ على الكرامة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

وبعد تقديم مشروع القرار الإنساني الجامع بصفتنا الوطنية، يشرفني الآن أن أدلي ببيان مشترك باسم الهند والسويد بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

نود أولا أن نشيد بالعاملين في المجالين الإنساني والطبي في جميع أنحاء العالم. ونعرب عن امتناننا الصادق للعمل الذي يقومون به لضمان وصول الإغاثة الطارئة إلى المحتاجين وغالبا ما يتعرضون خلاله لمخاطر شخصية كبيرة. لا تزال حماية العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما في حالات النزاع المسلح، تشكل مصدر قلق. إن الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية غير مقبولة، ونرحب بمشروع القرار A/78/L.17، بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية أفراد الأمم المتحدة.

تتشاطر الهند والسويد التزاما قويا بتعزيز منظومة الأمم المتحدة لكي تتمكن من الاستجابة للتحديات الإنسانية المعقدة في عصرنا. وهناك الآن 360 مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية – وهو أعلى رقم منذ عقد من الزمان – وتبلغ احتياجات التمويل 55 بليون دولار. وهذا تحد هائل للمجتمع الدولي بأسره ولا يسعنا أن نقلل من شأنه. لقد أدت النزاعات وتغير المناخ والكوارث والتباطؤ الاقتصادي العالمي إلى تفاقم الحالة الإنسانية في عدة أجزاء من العالم، مما أسهم في زيادة الاحتياجات الإنسانية. وقد وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات تاريخية، حيث يواجه أكثر من 260 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، وبعضهم معرضون لخطر المجاعة.

وتجدر الإشارة مجددا إلى أن هذا يتعلق بالناس أساسا. إن فرص العيش الإنسان بكرامة ورخاء، آمال وأحلام النساء والرجال والفتيان والفتيات في حياة كريمة ومزدهرة، تتقوض في الأزمات الإنسانية

التي غالبًا ما تكون من صنع الإنسان. وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى التفكير فيما يمكن القيام به إزاء ذلك لمعالجة الأسباب الجذرية للاحتياجات الإنسانية والتصدي لكل من التحديات الصعبة وآثار الأزمات الإنسانية التي طال أمدها.

وفي هذا الصدد، بذلت دوائر العمل الإنساني جهوداً مثيرة للإعجاب لمواجهة التحديات في العام الماضي. وقد استمر تطوير وتنفيذ نهج العمل المبكر والنهج الاستباقي فيما يتعلق بالتأهب للكوارث والاستجابة لها، ويتزايد تدخل القطاع الخاص كشريك قوي ومبدع للجهات الفاعلة الإنسانية التقليدية. ولا بد من زيادة التعاون بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام، ومن المهم الاعتراف بدور القادة المحليين والمجتمعات المحلية باعتبارهم أول المستجيبين الرئيسيين.

ولا يزال العجز المستمر والمتزايد في تمويل النداءات الإنسانية يشكل تحدياً. وندعو الدول الأعضاء إلى النظر في زيادة مساهماتها لمنظومة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك الصناديق القطرية والإقليمية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي تعد السويد والهند من المانحين القدامى له. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية التمويل الجيد والدعم الذي يمكن التنبؤ به لشركائنا في المجال الإنساني.

ولا تزال الهند والسويد ملتزمتين بالحفاظ على مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في الاستجابة لجميع الحالات الإنسانية. وتشكل الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تحديات مستمرة. ولا تزال الأطراف في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، تستخف بالقانون الدولي الإنساني وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب.

وتمثل القيود التعسفية المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية بسبب العنف وانعدام الأمن والأعمال العدائية النشطة والتهديدات والقيود المفروضة على التنقل والعوائق البيروقراطية والإدارية والهجمات على العاملين في المجال الإنساني مشكلة متزايدة تحرم الناس من المساعدة التي يحتاجونها والمتاحة لهم على حد سواء. وتقع على عاتق الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مسؤولية وضع الحماية في صميم العمل الإنساني عبر جميع القطاعات. ولا تزال حماية النساء والأطفال مسألة ملحة بشكل خاص تتطلب مزيداً من الاهتمام.

وتسعى فلسفة الهند المسماة "فاسودهايفا كوتومباكام" – "أرض واحدة، أسرة واحدة، مستقبل واحد" – التي تتناغم مع روح الوحدة والتعاطف والتعاون، إلى ضمان عدم تخلف أحد عن الركب وأن تلتزم البلدان التزامًا لا لبس فيه بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهي دعوة للعمل، تحثنا على التكاتف في مواجهة الشدائد وبناء عالم يُعامل فيه كل فرد كجزء من الأسرة العالمية. وقد قطع هذا المفهوم شوطاً طويلاً حتى أصبح من أبرز معالم رئاسة الهند لمجموعة العشرين، وهو الحدث الذي أظهر التزام الهند بتعزيز الشعور بالتكاتف والشمول والتعاون على الصعيد العالمي. وأطلقت الهند أيضا مفهوم Mission LiFE – نمط الحياة من أجل البيئة – في عام 2022 لمساعدة المجتمع العالمي على تبني ممارسات واعية بيئيا كدليل على تفانينا في تحقيق الاستدامة في الأسرة العالمية.

وللمضي قدماً، حظي الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث بقيادة الهند، وهو شراكة عالمية بين أصحاب المصلحة المتعددين، باهتمام عالمي، حيث أقرت 34 دولة و 7 منظمات متعددة الأطراف ميثاقه ودعمت ولايته من خلال الالتزام بتقديم المساعدة التقنية والموارد المالية. ومن المتوخى أن يكون زمام مبادرة البنى التحتية للدول الجزرية القادرة على الصمود، وهي إحدى المبادرات الاستراتيجية للائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث التي أطلقت في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مملوك حقًا للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال نهج نظامي لتعزيز البنية التحتية المرنة والمستدامة والشاملة للجميع.

وفي مواجهة الزيادة غير المسبوقة في الاحتياجات الإنسانية، تفخر السويد بأنها لا تزال واحدة من أكبر المانحين لمنظومة الأمم

المتحدة للعمل الإنساني. وفي هذا العام، نساهم بما مجموعه حوالي 900 مليون دولار من المساعدات الإنسانية. وتمشيا مع التزاماتها بالصفقة الكبرى، ستواصل السويد تزويد وكالات الأمم المتحدة الرئيسية – مثل برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ – بتمويل أساسي متعدد السنوات. ويتيح هذا التمويل الاطلاع بالعمل الإنساني في الوقت المناسب وبشكل مستقل وفعال وكفؤ، ولهذا السبب تشجع السويد بقوة الجهات المانحة الأخرى على أن تحذو حذوها. وستظل السويد داعما قويا للمساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ ورائدة في استحداث حلول جديدة ومبتكرة وفعالة للتحديات التي يواجهها العالم في المجال الإنساني.

ونحن – السويد والهند – نكرر تأكيد التزامنا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لضمان استجابة موحدة وقوية للتحديات الإنسانية في العالم. ومناقشتنا اليوم فرصة لتوجيه رسالة مؤازرة قوية وموحدة إلى من يحتاج المساعدة الإنسانية وإلى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم. ولذلك ندعو الوفود إلى اعتماد مشاريع القرارات الإنسانية بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا لعرض مشروع القرار A/78/L.21.

السيد غونساليس بيماراس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرف كوبا أن تعرض، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار معنون "التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية"، الوارد في الوثيقة A/78/L.21. في كل عام، تقدم مجموعتنا هذا النص بوصفه إسهاما من الجنوب في جهود ومداولات الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية، مع التركيز على المساعدة المقدمة في حالة الكوارث الطبيعية.

في هذه المناسبة، ومن دون أن يشكل ذلك سابقة للمستقبل، قررت مجموعة الـ 77 والصين تقديم نص يمثل في معظمه استكمالا تقنيا للقرار 29/77، الذي اتخذ بتوافق الآراء في العام الماضي. ومع ذلك، أدخلت صياغة في الفقرة 83 تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030، الذي عقد في أيار/مايو. وذلك العنصر الجديد هو نتيجة المشاورات التي جرت بصراحة وشفافية داخل مجموعتنا. ونشكر الوفود التي شاركت بطريقة بناءة والوفود التي قدمت مشروع القرار. ونشجع أولئك الذين لم يشاركوا في تقديم مشروع القرار بعد على فعل ذلك مع المضي صوب اعتماده.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن رغبة مجموعة الـ 77 والصين في أن يستمر اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا لعرض مشروع القرار A/78/L.22.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن إسبانيا وإستونيا وأيرلندا والبرتغال وبلجيكا وبولندا والدانمرك ورومانيا وسلوفينيا والسويد وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا ولاتفيا ولكسمبرغ ومالطة وهولندا لعرض مشروع القرار السنوي بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/78/L.22).

بادئ ذي بدء، نتقدم بخالص تعازينا لعائلات الإسرائيليين والفلسطينيين وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين الذين قتلوا أو أصيبوا أو احتجزوا كرهائن منذ الهجمات الإرهابية البغيضة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومن الأمور المروعة ما أشارت إليه الروايات من وقوع أعمال عنف جنسي في أثناء تلك الهجمات. ونشجب قتل العاملين في المجالين الإنساني والطبي، بمن فيهم 133 موظفا في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونهيب بحماس مجددا الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الظروف المعيشية والحالة الإنسانية التي تؤثر على الشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال، في

جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء الأزمة الإنسانية المدمرة في غزة. والوضع بالنسبة للمدنيين ينذر بالخطر، كما نعلم جميعًا. ونعرب عن تقديرنا لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وننوه بدورها الحيوي في تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة.

مع استمرار تزايد الاحتياجات الإنسانية على الصعيد العالمي طوال عام 2023، وفي السياق الحالي للأزمة الإنسانية المستمرة في غزة، نرى أنه من المهم تقديم مشروع القرار هذا العام مرة أخرى خلال المناقشة العامة للجمعية العامة بشأن المسائل الإنسانية كدليل على التزامنا المشترك بالعمل الإنساني القائم على المبادئ. ومشروع القرار المعروض لاعتماده مطروح بوصفه تمديدا تقنيا، على أن يكون مفهوما أن نص التمديد التقني قيد النظر لا يجسد أو يعالج التطورات على أرض الواقع منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، بل يُقدم بروح التعاون والحلول التوفيقية في ظل الظروف الكارثية الراهنة.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، نأمل مخلصين أن يساند بقية الأعضاء المبادئ والأهداف الواردة في مشروع القرار.

السيد كاستييو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

ترى مجموعة الأصدقاء أن المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، ذات أهمية خاصة، آخذة في الاعتبار طابع الأمم المتحدة بوصفها الكيان المتعدد الأطراف بامتياز والالتزام الأخلاقي والإنساني المكرس في المثل الأعلى الذي كان مصدر إلهام لتأسيسها في عام 1945. ونظرا لنطاق الأمم المتحدة وطابع مركزها المؤسسي، فإن جميع الوكالات والصناديق والبرامج والهيئات التي تعتمد على المنظمة مدعوة وملزمة، حرصا على مصداقيتها وموثوقيتها في أعين جميع الجهات الفاعلة على الساحة الدولية، ولا سيما الدول، بضمان احترامها الكامل للمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

لقد أدى النشاط البشري القائم على نموذج استغلال الطبيعة وتركيز الثروة في العقود الأخيرة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إلى تكثيف القوة التدميرية لظواهر طبيعية كانت نادرة سابقًا: نوبات الجفاف والفيضانات بعيدة المدى وموجات البرد والحر الشديدة وتعطل الدورات البيولوجية وتدمير أنظمة بيئية بأكملها، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر حقيقي يتمثل في ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى حد لن تكون معه الحياة مستدامة بعد الآن. وأدت عواقب هذا الواقع المأساوي إلى وفاة الملايين نتيجة لهذه المآسي وإلى التشرد وتدمير مدن بأكملها ومجاعة ومعاناة الملايين، بينما تفتقر الدول في كثير من الأحيان إلى القدرة على الاستجابة، مما يتسبب في تزايد الاحتياجات والاعتماد على المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

ومن ناحية أخرى، ونتيجة للنشاط البشري والطموح المفرط لبعض مراكز القوة المهيمنة، فقد أُثيرت حالات طوارئ إنسانية على مدار عقود من الزمن لأسباب سياسية من جانب بعض الدول بهدف الحصول على موارد طبيعية خارج أراضيها. وفضلا عن ذلك، فإن بعض حالات الطوارئ الإنسانية كانت نتيجة لنزاعات مسلحة أُشعلت واستُخدمت كذريعة للقيام بأعمال تجارية أو نتيجة للاستقطاب الاجتماعي المصطنع لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية أو نتيجة لنزعة التدخل بغرض زعزعة الاستقرار. وأوجدت هذه التربة الخصبة لتفاقم الفقر والجوع وأزمات النزوح البشري غير المخطط له، والتي تؤثر بشدة على الاقتصادات الوطنية والتي هي باختصار حالات طوارئ إنسانية، حلقة مفرغة يبدو أنها، بدلا من أن تتوقف، آخذة في التضخم. ومن المحتمل أن يكون ضحاياها في نهاية المطاف هم الفئات السكانية الأكثر ضعفاً.

وفي هذا السياق، وبالحديث عن الكوارث الإنسانية التي يتسبب فيها الإنسان، لا بد من الإشارة بشكل خاص إلى الوضع الحالي في

دولة فلسطين المحتلة، حيث يشهد العالم بألم وغضب هجمات متعمدة وعشوائية ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في غزة، وتودي هذه الهجمات بحياة الآلاف من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني. ولا نكتفي بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار وزيادة المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، بل ندعو أيضاً، وهذا هو الأهم، إلى السماح بإيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين إليها بطريقة سريعة ودون عوائق وعلى نطاق واسع وإلى حماية العاملين في المجال الإنساني لتمكينهم من إيصال المساعدات إلى المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويجب التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعدم تنحيته جانباً، ناهيك عن انتهاكه بشكل منهجي في حالات الطوارئ الإنسانية.

وثمة سبب رئيسي ثالث لحالات الطوارئ الإنسانية، ذات المنشأ الإنساني أيضا، وهو التطبيق غير القانوني وغير الأخلاقي للتدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان معينة لأسباب سياسية، مما يحول دون قدرة المؤسسات الوطنية للدول المستهدفة على الوصول الكامل إلى الأسواق الدولية للأغذية والأدوية والتمويل والتكنولوجيا بجميع أنواعها، بما في ذلك الاتصالات والتعليم، الأمر الذي يخلف، في نهاية المطاف، آثارا اقتصادية يكون ضحاياها السكان، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وفئات أخرى، بما في ذلك في أوقات الطوارئ، على حساب خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتسلط مجموعة الأصدقاء الضوء على ضرورة وأهمية أن تكون جميع الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وأي كيان آخر أو دولة أخرى محكومة بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية التشغيلية، على النحو المنصوص عليه في القرار 182/46. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان الشفافية والحوار المستمر وموافقة الدول المتلقية للمساعدات باعتبارها الطريقة الوحيدة لضمان موثوقية جميع المساعدات واستدامتها.

وفي هذا السياق، وفي حين تنوه المجموعة بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية المتخصصة في جميع مناطق العالم، فإنها تحث جميع كياناتها على مواصلة ممارسة أقصى درجات اليقظة في مواجهة الخطر المحتمل والمثبت في كثير من الأحيان المتمثل في احتمال سعي جهات فاعلة خارجية، بما في ذلك البلدان والمجموعات الاقتصادية، إلى استغلال عملها سياسيا، الأمر الذي من شأنه أن يضر بمهمتها وولايتها الأصليين وأن يؤثر على تقديم المساعدة الإنسانية في الحالات التي تكون هذه المساعدة مطلوبة فيها.

وتود المجموعة أن تشدد على أن مفاهيم مثل المسؤولية عن الحماية والتدخل الإنساني، التي لم تتبلور أو يتم الاتفاق عليها على المستوى الدولي، لا تشكل ضمانة لمنع حالات الطوارئ الإنسانية أو التصدي لها، بل على العكس من ذلك تماماً، فإنها يمكن أن تصبح أسباباً لهذه الأزمات جراء تقويضها لسيادة القانون ودور الدبلوماسية والتعاون في النزاعات الدولية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي الوطني والإقليمي وما يرتبط بذلك من أعباء على دوائر العمل الإنساني.

ختاما، ترحب مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ووكالاتها على مر السنين في المجال الإنساني تحت قيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى التابعة للمنظومة. وفي هذا الصدد، فإننا ندرك أهمية مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز تنسيقها وحماية موظفيها في الميدان وجميع المبادرات الرامية إلى النهوض بالحوار والتعاون مع الدول في كل مرحلة من مراحل العمليات السياسية والجوانب التشغيلية لإدارة الشؤون الإنسانية، باعتبار ذلك أفضل ضمان لتمكنها من الوفاء الكامل بولايتها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته جهة مراقبة.

السيد بوبوفسكي (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الـ 27 الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ علاوة على أندورا وموناكو.

مع تزايد حالات الطوارئ الإنسانية من حيث الشدة والحجم والتواتر، فإن دعوة المجتمع الدولي إلى التضامن والعمل الجماعي لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية أصبحت أقوى من أي وقت مضى. ويؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جديد دعمهم الثابت للنظام الإنساني العالمي الذي أنشئ قبل أكثر من 30 عاماً بموجب القرار 182/46.

ويبقى العمل الإنساني القائم على المبادئ في صميم استجابة الاتحاد الأوروبي، سواء في حالة الكوارث الطبيعية أو الأزمات التي هي من صنع الإنسان. وما زلنا مقتنعين بشكل أساسي بأن المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية لا غنى عنها في عملنا. وينطبق ذلك بشكل خاص على المشهد الحالي. وتزيد أزمة المناخ غير المسبوقة من تفاقم الاحتياجات الإنسانية. ولذلك فإننا نرحب بالتركيز القوي على العمل الإنساني في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ونؤكد من جديد تأييد الاتحاد الأوروبي للمبادرتين الرئيسيتين، وهما الإعلان بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام وميثاق استباق الكوارث.

ونقر أيضا بأن النزاعات المسلحة لا تزال المحرك الرئيسي للاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك بالتسبب في مستويات قياسية من انعدام الأمن الغذائي والنزوح. وتتزايد القيود المفروضة على البيئة التشغيلية لتقديم المعونة. وفي هذا العام، نشهد مرة أخرى هجمات وتهديدات على العاملين في المجال الإنساني. وبغض النظر عما إذا كانوا موظفين معينين دوليا أو محليا، وسواء كانوا من الأمم المتحدة أو من حركة الصليب الأحمر أو المنظمات غير الحكومية، فإن العاملين في المجال الإنساني يستحقون منا أقصى درجات الاحترام والاهتمام بسلامتهم وأمنهم. وإزاء هذه الخلفية، لدي ثلاث رسائل أود أن أسلط الضوء عليها اليوم.

أولا، تظل حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني أساس استجابتنا الإنسانية. ومبادئ التمييز والتناسب والحيطة مبادئ أساسية في القانون الدولي الإنساني. كما أن شرط بذل كل الجهود للحد من الضرر اللاحق بالمدنيين مبدأ أساسي في القانون الدولي الإنساني. ويشكل تدمير الأعيان المدنية أو إلحاق الضرر بها، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والبنية التحتية للطاقة والمياه، انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. ويمكن أن تؤدي الآثار المباشرة والطويلة الأجل لهذا الضرر إلى إعاقة تعافي السكان المدنيين بل وقد تؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي طويل الأمد. وينطبق القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات أثناء النزاع. ويعني مبدأ عدم المعاملة بالمثل في القانون الدولي الإنساني أنه يجب على طرف ما الامتثال للقانون الدولي الإنساني حتى لو لم يتبع الطرف الآخر نفس القواعد. ومن أجل إعمال القانون الدولي الإنساني بشكل كامل، من المهم أيضاً محاسبة كل من ينتهك القواعد. ويعني الامتثال للقانون الدولي الإنساني أيضا أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تعمل وفق المبادئ والعاملين في المجال الطبي يجب ألا يكونوا أبداً مُستَهدفين.

ثانياً، ما زلنا ملتزمين بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع ودون عوائق. وفي بيئة التشغيل المعقدة الحالية، يتعين علينا دعم العاملين في المجال الإنساني دعماً كاملاً للبقاء والعمل بطريقة فعالة وقائمة على المبادئ. ومن الضروري أن يظل الحيز الإنساني مفتوحًا لوصول جميع المساعدات الضرورية إلى المحتاجين. وفي هذا السياق، نثني على عمل الأمانة العامة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في وضع نهج أكثر انتظاما لضمان الوصول من أجل توفير المساعدة في حالات الطوارئ بسرعة، بسبل من بينها التفاوض مع جميع الأطراف المعنية.

ولمعالجة عوائق الوصول، من الضروري أيضا منع أي أثر سلبي محتمل غير مقصود للجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب على

الأنشطة ذات الطابع الإنساني الصرف التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخراً إعفاءات للأغراض الإنسانية من تجميد الأصول في 10 من أنظمتنا للتدابير التقييدية، مما يسمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما فيها تلك المشار إليها في قرار مجلس الأمن 2664 (2022)، بتقديم المساعدات الإنسانية دون إذن مسبق. وسنسعى جاهدين لمواصلة اتخاذ مثل هذه التدابير التخفيفية لتمكين الوصول الآمن والسريع إلى الأشخاص المحتاجين.

ولا تقتصر حماية الحيز الإنساني على ضمان الوصول المادي فحسب، بل تتطلب أيضًا الحفاظ على ثقة المجتمعات المحلية في العاملين في المجال الإنساني. ويؤدي التلاعب بالمعلومات، بما في ذلك المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، إلى تقويض مكانة المنظمات الإنسانية ويعرض موظفيها لخطر كبير. ومن مصلحتنا المشتركة أن نواصل التصدي لهذه الممارسات الضارة.

ثالثًا، سنواصل السعي لجعل الاستجابة الإنسانية الدولية أكثر فعالية وكفاءة. ويكرر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزامهم المستمر بجعل الناس في صميم العمل الإنساني. ويشكل إحراز تقدم في الأولويتين المتلازمتين المتمثلتين في التكيف مع السياق المحلي وكفالة المساءلة أمام السكان المتضررين جزءًا لا يتجزأ من هذه المهمة. وسنواصل دعم الإجراءات الاستباقية التي تمكن من اتخاذ إجراءات للتأهب قبل وقوع الكوارث. وعلاوة على ذلك، فإن تفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أمر هام لأن هذا التعاون يساعد على التخفيف من أوجه الضعف والحد من الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل.

ولكن على المدى القريب، فإن الاحتياجات الإنسانية تفوق بكثير الموارد المتاحة. وتتطلب معالجة هذا الأمر إرادة سياسية قوية وإبداعاً من أجل إيجاد نهج جديدة لتوسيع وتنويع القاعدة الضيقة بشكل مثير للقلق للجهات المانحة في المجال الإنساني. وقد أظهر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، في إطار نهج "فريق أوروبا"، التزاماً وتصميماً قويين على تحمل نصيبهم من المسؤولية. وقد أرسينا إطارا متينا لزيادة كفاءة وفعالية استجابتنا الإنسانية. كما حشدنا المزيد من الموارد، بما في ذلك تقديم توصية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتخصيص 0,07 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للعمل الإنساني. وندعو الآخرين إلى أن يحذو حذونا. ويمكن أن يؤدي هذا الالتزام إلى تقاسم أكثر إنصافاً للمسؤولية وأن يساعد على زيادة الاستقرار المالي والقدرة على التنبؤ بالعمليات الإنسانية، والأهم من ذلك، منع حدوث تخفيضات هائلة في المساعدات الحيوية المقدمة للمتضررين، لا سيما في الأزمات الأقل وضوحاً.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الاتحاد الأوروبي، في هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف، سيعمل على أن يظل شريكا في المجال الإنساني يمكن التنبؤ بتصرفاته، وهو الدور الذي طالما اضطلعنا به بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. ونتطلع إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء في حماية العمل الإنساني القائم على المبادئ باعتباره منفعة عامة عالمية حيوية واستثماراً رئيسياً في القدرة على الصمود والاستقرار.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة.

تشهد منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا زيادة في حالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري وتهدد هذه الزيادة بتبديد مكاسبنا كمنطقة نحو تحقيق رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما يجبر الرابطة على مواصلة تحسين ممارساتها وتعزيزها بشأن إدارة مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ. وتشكل رؤية الرابطة لإدارة الكوارث لعام 2025 جزءا أساسيا من ذلك المسعى.

وقد مكن التقدم الذي أحرزته الرابطة في إدارة حالات الطوارئ ومخاطر الكوارث من تفعيل إعلانها "رابطة واحدة واستجابة واحدة" الذي تستجيب بموجبه الرابطة للكوارث ككيان واحد في المنطقة

وخارجها. وبفضل اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ الذي يشكل العمود الفقري الرئيسي للسياسة الإقليمية لتنفيذ مبادرة "رابطة واحدة واستجابة واحدة" ووجود مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع للرابطة بوصفه الهيئة الرئيسية للتنسيق الإقليمي بشأن إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ، أصبح لدينا استراتيجية شاملة على صعيد الرابطة لإدارة الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية على نحو فعال.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الرابطة أيضا إعلان بندر سري بيغاوان بشأن المبادرة الإستراتيجية والشاملة لربط استجابات الرابطة بحالات الطوارئ والكوارث، الذي يدعو إلى تحسين الاتصال وتبسيط عمليات الرابطة وآلياتها من أجل التأهب السريع والفعال لحالات الطوارئ والكوارث والاستجابة لها. وتشكل خطة الرابطة المشتركة للاستجابة للكوارث ونظامها المعني برصد الكوارث والتصدي لها وإطارها بشأن الإجراءات الاستباقية في إدارة الكوارث جزءا من استراتيجيتها الشاملة لتعزيز استعداد المنطقة وقدرتها على الصمود ولكفالة اتباع نهج أكثر استباقية واستشرافا لإدارة الكوارث والحد من مخاطرها والتكيف مع تغير المناخ. وتكمل هذه المبادرات مبادرة الأمم المتحدة لنُظم الإنذار المبكر للجميع ويربط بينهما هدف مشترك يتمثل في ضمان الحماية العالمية من خلال نظم الإنذار المبكر بحلول عام 2027.

في شهر أيلول/سبتمبر، وافقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تحت رئاسة إندونيسيا، أيضا على اعتماد إعلان بشأن القدرة على الصمود المستدام يشدد على ضرورة التفكير بطريقة تتعدى الاستجابة لحالات الطوارئ وضمان أن يستمر برنامج تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وحالات الطوارئ في دعم التنمية المستدامة.

إننا ندرك في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الطابع العابر للحدود للكوارث ونفهم الحاجة إلى تنفيذ استجابات منسقة عبر وطنية ومتعددة الأطراف. وعليه، ستظل خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث للفترة 2021-2025 أداة لتوجيه التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ وإدارتها وتعزيز قدرة مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع للرابطة من خلال التنسيق الوثيق. ونشيد بعمل منظومة الأمم المتحدة الدؤوب، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في تقديم المعونة والمساعدة للدول الأعضاء المتضررة. وتعرب الرابطة عن استعدادها للتعجيل ببناء القدرة على مواجهة الكوارث من خلال تعزيز التعاون الشامل لعدة قطاعات في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بتنظيم أسبوع الرابطة لإدارة الكوارث في شهر آب/أغسطس في سنغافورة الذي ركز على فهم التحديات المرتبطة بمخاطر الكوارث العابرة للحدود والتصدي لها وعلى تعزيز التعاون الإقليمي وتحديد فرص التعاون المحتملة لبناء جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تتسم مستدامة وقادرة على الصمود.

تشعر رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة. وندعو جميع الأطراف إلى حماية كافة المدنيين، بمن فيهم مواطنو الدول الأعضاء في الرابطة، وضمان سلامتهم وأمنهم والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين. ويساورنا قلق عميق إزاء عدد الخسائر في الأرواح في صفوف موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يعرضون حياتهم للخطر لإنقاذ المحتاجين بروح من نكران الذات. وننضم إلى الأمم المتحدة في الإعراب عن حزننا لفقد أكثر من 100 عامل في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة وندعو جميع الأطراف إلى السماح بالوصول الفوري والكامل والمستدام والآمن للمساعدات الإنسانية بلا عوائق، بما في ذلك إنشاء ممر إنساني.

في الختام، ستواصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا السعي إلى تعزيز وتحسين قدراتنا على إدارة مخاطر الكوارث والاستجابة لها من أجل بناء المجتمعات ككل والمجتمعات المحلية القادرة على الصمود من أجل سلامة ورفاه شعوبنا والمنطقة. وفي إطار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وما بعدها، نقف أيضا على أهبة الاستعداد

لتبادل الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والعالميين.

السيد محمود (مصر): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم مجموعة الدول العربية، إذ تثمن الدول العربية انعقاد هذه الجلسة للوقوف على الموقف الراهن للاحتياجات الإنسانية المتفاقمة دوليا وبحث سبل الاستجابة لها بصورة تخفف معاناة المتضررين.

يُؤكِّد التنامي الملحوظ في التحديات والمتطلبات الإنسانية أهمية التطبيق الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والالتزام بحماية المدنيين وتوفير الحماية للعاملين بالمجالين الطبي والإنساني. بالإضافة إلى ذلك، يتعين مواصلة دفع التسوية السلمية للنزاعات القائمة وفقا لمعايير ثابتة تتسق وميثاق الأمم المتحدة دون انتقائية أو معايير مزدوجة.

مر أكثر من شهرين على بداية العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، إذ بلغ التدمير الذي حل بالقطاع حدا غير مسبوق. فأدت آلة الحرب الإسرائيلية الغاشمة إلى استشهاد أكثر من 000 17 فلسطيني، من بينهم أكثر من 000 6 طفل، بالإضافة إلى ما خلفته من آلاف الجرحى والنازحين والمفقودين وعشرات الأسر التي قُتلت بالكامل، إذ قامت إسرائيل بقصف أكثر من نصف المساكن في القطاع واستهدفت المستشفيات والمنشآت الطبية والإنسانية بل والعاملين في المجالين الطبي والإنساني. وقتلت أكثر من 131 من موظفي الأمم المتحدة و 286 عاملا طبيا، في عدد هو الأعلى في تاريخ المنظمة وفي انتهاك فادح للقانون الدولي الإنساني، بل ولنصوص مشاريع القرارات المطروحة أمامنا اليوم والتي نحن جميعا بصدد تجديد الالتزام بها.

تأتي هذه الأعداد المؤسفة والمشينة من الضحايا، بالإضافة إلى عشرات العاملين في مجال الدفاع المدني والصحفيين، لتحثنا كمجموعة عربية على أن نطلب وقفة دولية حقيقية وأن نستنفر الضمير الإنساني الدولي بأسره اليوم هنا في الجمعية العامة.

هل نحن جادون في ما نعتمده من قرارات؟ هل نحن صادقون؟ وهل نلتزم حقاً بتلك القرارات؟

لم تسلم المنشآت التعليمية والطبية والإنسانية ومنشآت البنية التحتية ودور العبادة من الاستهداف والتدمير الوحشي الإسرائيلي إثر قيام الطيران الإسرائيلي بإلقاء أكثر من 000 50 طن – نعم، 50 ألف طن – من المتفجرات منذ بدء هذا العدوان اللاإنساني الغاشم على قطاع غزة.

وقد أدت هذه الانتهاكات من جانب إسرائيل إلى دفع أكثر من 1.9 مليون فلسطيني في قطاع غزة للنزوح القسري، مع استمرار القصف الجوي وتدمير البنية التحتية، مما دفع الفلسطينيين لترك منازلهم بحثاً عن أسمى حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة.

يأتي كل ذلك وسط سياسة إسرائيلية وحشية وغير إنسانية تفرض الحصار والتضييق والتجويع، ومنع وعرقلة المساعدات الإنسانية والطبية، وغلق المعابر الإسرائيلية، والتمادي في خر ق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بصورة لا يمكن تبريرها أو قبولها، مستهينة ومتجاوزة بذلك كل ما توصلت له البشرية من قوانين دولية وقيم إنسانية.

أشارت جميع المنظمات الأممية إلى حدة الأزمة الإنسانية التي يمر بها قطاع غزة، وأكد برنامج الأغذية العالمي أن استمرار العدوان الإسرائيلي على القطاع لن يؤدي سوى إلى تفاقم الأزمة الغذائية القائمة، مؤكداً أن الوضع بات مستحيلاً لتوزيع المساعدات، مع تعرض العاملين بالمجال الإنساني للمخاطر والتهديدات وحملات مشينة من الاستهداف والتشكيك ونشر الأكاذيب والمعلومات المضللة والمغلوطة ضدهم، بما يعرضهم لمخاطر جسيمة خلال القيام بأعمالهم النبيلة.

وقد حذر مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، من أنه لم يعد هناك مكان آمن في غزة، لا المستشفيات ولا المخيمات، لا الأطفال ولا العاملون بالمجالين الطبي أو الإنساني، مُقراً بتأثر قدرة الأمم المتحدة على استقبال المساعدات الإنسانية وتيسير نفاذها.

ولا زلنا نرى دولاً تصمت وأخرى تبرر استمرار هذه الانتهاكات غير الإنسانية وهذه الجرائم المشينة ضد الشعب الفلسطيني، بالرغم

من تأكيدات مسؤولي الأمم المتحدة والتي تسعى إسرائيل للنيل منهم واستهدافهم والتضييق عليهم واحداً تلو الآخر لقيامهم بدورهم الإنساني في تقديم الغوث للشعب الفلسطيني الصامد.

ونتساءل مع العالم بأسره اليوم: إلى متى؟ إلى متى تستمر هذه الانتهاكات أمام أعين العالم؟ دون تدخل، دون التصدي لها، دون وقفة جادة لتطبيق القانون الدولي الذي نعرفه ونرى انتهاكاته، دون مسعى لإنفاذ ميثاق الأمم المتحدة الذي نجتمع اليوم، وكل يوم، لتجديد الالتزام به، ودون إنهاء لسياسة الكيل بمكيالين التي مللنا من التنديد بها.

مثّل كل ما سبق دافعاً قوياً للأمين العام للأمم المتحدة للقيام منذ يومين بإنفاذ المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة بإخطاره مجلس الأمن بتفاقم الأوضاع في قطاع غزة بصورة باتت تمثّل تهديداً بالغاً للسلم والأمن الدوليين. واستعرض الأمين العام في خطابه للمجلس تدهور الأوضاع في قطاع غزة بصورة باتت لا تحتمل إثر استمرار الهجوم الإسرائيلي الوحشي على القطاع وعرقلة كل الجهود الأممية الإنسانية. كما وجه المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، خطاباً مماثلاً إلى رئيس الجمعية العامة استعرض فيه تداعيات الهجوم الإسرائيلي الغاشم الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية لأسوأ وأصعب المراحل، إثر تفشّي الأمراض والجوع والقصف اللاإنساني، مطالباً بتدخل الدول الأعضاء لتنفيذ وقف إطلاق النار وإنفاذ القانون الدولي وحماية المدنيين.

وتطالب الدول العربية والمجموعة العربية بالأمم المتحدة بالالتزام بكافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن العمل الإنساني، بما في ذلك تلك المطروحة أمامنا اليوم، وتطالب بالوقف الفوري والدائم للعدوان الإسرائيلي، وبرفع كافة العقبات التي تفرضها إسرائيل على نفاذ المساعدات الإنسانية والإغاثية، وبأن تمرّ المساعدات بصورة غير مشروطة، وبالتوقف عن استهداف وتهديد العاملين بالمجالين الطبي والإنساني ومنشآت البنية التحتية، وبالتوقف فوراً عن كافة مساعي تهجير الفلسطينيين قسراً وإجبارهم على النزوح أو محاولة تصفية القضية الفلسطينية.

تؤكد الدول العربية أن السلم والاستقرار لن يتحقق في الشرق الأوسط سوى بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما تؤكد المجموعة العربية دعمها السياسي والإنساني الثابت للشعب الفلسطيني في دفاعه عن قضيته الشرعية، وصموده أمام هذا العدوان الإسرائيلي الغاشم الذي لم يرحم رضيعاً ولا طفلاً أو أماً أو شيخاً أو مريضاً.

وتؤكد الدول العربية أن الوقت قد حان للعمل الجاد منا جميعاً لوقف هذه الانتهاكات المتكررة، والسماح للشعب الفلسطيني الشقيق بالتمتع بأبسط حقوقه في إقامة دولته، والعيش – بصورة طبيعية كأي شعب آخر – في سلم وازدهار وأمن بصورة إنسانية كريمة.

السيد موك تشاك يونغ (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقاريره التي تبرز كيف يمكن للدول الأعضاء أن تعمل معاً لتعزيز المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. وأعرب أيضاً عن تأييد وفد بلدي لمشاريع القرارات التالية: مشروع القرار A/78/L.20، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ"؛ ومشروع القرار A/78/L.21، المعنون "التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية"؛ ومشروع القرار A/78/L.22، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تشيد سنغافورة بوكالات الأمم المتحدة لتقديم المعونة وبموظفيها على جهودهم في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية على الصعيد العالمي. وتشيد سنغافورة بالعزم الراسخ لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على القيام بأعمال منقذة للحياة في غزة، على الرغم من مقتل أكثر من 130 موظفاً من موظفيها.

لقد ساهمت سنغافورة بأكثر من 7 ملايين دولار في صورة تبرعات نقدية وعينية لدعم عمليات الإغاثة في غزة. كما نشرنا طائرة عسكرية لإيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى العريش للمدنيين المتضررين من الحرب في غزة. وما فتئنا نحث على توفير المعونة الإنسانية فوراً وبشكل آمن ودون عوائق للمدنيين في جميع أنحاء غزة.

وتقدّر سنغافورة أيضاً عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وفي خضم التغيرات الجذرية التي لا يمكن التنبؤ بها في طابع الحالات الإنسانية ونطاقها، يتحتم على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل التحلي بالمرونة والقدرة على التكيف من أجل التصدي بفعالية للتحديات الناشئة في مجال مخاطر الكوارث وإدارتها.

وضمن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، عانى واحد من كل سبعة أفراد من آثار الكوارث بين عامي 2018 و 2022. وشهد النصف الأول من عام 2023 وحده وقوع ما يقرب من 500 كارثة في جنوب شرق آسيا. إن الرابطة أكثر مناطق العالم عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. وتشير التوقعات إلى أن التحولات المناخية التي لا يمكن التحكم فيها قد تمحو 35 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للرابطة بحلول عام 2050. وهذا يؤكد الضرورة الملحّة لتعزيز القدرة على الصمود وقدرات الاستجابة. وتود سنغافورة أن تقترح ثلاث توصيات في هذا الصدد:

أولاً، ينبغي لنا الاستثمار في بناء قدرات مجتمعات قادرة على الصمود. وهذا من شأنه تمكين مجتمعاتنا من الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة الكوارث والاستجابة لها والتعافي منها من خلال برامج بناء القدرة على الصمود. إن دراسة أجراها مصرف التنمية الآسيوي في عام 2020 تسلّط الضوء على أن كل دولار يتم تخصيصه للحد من الكوارث يمكن أن يوفّر ما بين أربعة إلى سبعة دولارات من تكاليف الاستجابة للكوارث.

ويسرّ سنغافورة أيضاً أن تشارك بخبراتها من خلال برامج المساعدة التقنية. ففي إطار برنامج سنغافورة للتعاون، قامت سنغافورة بتدريب أكثر من 000 150 مسؤول من أكثر من 180 بلداً وإقليماً ومنظمة حكومية دولية، وذلك على مواضيع تشمل التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، وإدارة مخاطر الكوارث والتمويل الأخضر.

ثانياً، ينبغي لنا تشجيع المزيد من التعاون مع الجهات المعنية غير الحكومية. ومن المنطقي تسخير قدرات وموارد المجتمع المدني والقطاع الخاص لتوسيع نطاق جهود الإغاثة. ويمكننا أيضاً الاستفادة من الشبكات الواسعة لهذه الجهات من أجل تبسيط جهود توصيل المساعدات في المرحلة الأخيرة منها.

ثالثاً، ينبغي أن نستفيد من التكنولوجيا لتحسين عملنا وبناء قاعدة معارفنا وفهمنا العلمي في إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، تمشياً مع أفضل العلوم المتاحة. وستشارك سنغافورة بتوقعات مناخية عالية الاستبانة لجنوب شرق آسيا مستمدة من أحدث دراسة وطنية أجريناها بشأن تغير المناخ من أجل دعم بلدان المنطقة في جهود التكيف. ونعتقد أن مثل هذه المشاركة يمكن أن يكون لها تأثير مضاعف مفيد في نقل المعارف ذات الصلة إلى أمثالنا من البلدان النامية. ونشجع على وجود تعاون أكبر يتسم بالابتكار بين الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل مكتب الحد من مخاطر الكوارث، وغيرها من الجهات المعنية، من أجل تعزيز قدرتنا المشتركة على إدارة الكوارث.

في الختام، تعلّق سنغافورة أهمية كبيرة على تعزيز قدرتنا الجماعية على الصمود وقدرتنا على الاستجابة للكوارث. وإن التعاون القوي وتعددية الأطراف أمران حيويان لمواجهة تلك التحديات وحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

السيدة أوفياو (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب ملديف عن امتنانها للأمين العام على تقريره الشامل عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/78/73) وتثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل المكثف الذي

يقوم به في توفير الإغاثة الإنسانية للمتضررين والمحتاجين إلى المساعدة.

إننا اليوم في خضم العديد من الأزمات المعقدة والمتعددة الأوجه. وكما هو مبيّن في تقرير الأمين العام، فإن تزايد الشدائد الناجمة عن آثار تغير المناخ وتصاعد النزاعات العنيفة وتزايد انعدام الأمن الغذائي هي من بين الاتجاهات المثيرة للقلق التي تشير إلى الحاجة الملحة للمساعدة الإنسانية. ومن أجل مواجهة تلك التحديات الملحة، يصيب التقرير في تأكيده على أهمية إعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف الذي يدعو إلى تجديد الالتزام بدمج الحلول السياسية وتعميم الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي الطموح وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نجتمع هنا اليوم في لحظة حرجة حيث تتردد أصداء النداء العاجل للعمل الإنساني بصوت عالٍ. فقد تفاقمت محنة الفلسطينيين في غزة إلى مستوى كارثي، وتتطلب منا الأحداث الجارية اهتماماً واستجابة فوريين. إن الاستهداف المتعمد للبنية التحتية الأساسية والخسائر المأساوية في أرواح الأطفال الأبرياء هي أعمال غير مبررة وانتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني. وقد شاركت ملديف في تقديم مشروع القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة في مجلس الأمن والذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

إن العدوان الإسرائيلي قد أطال من معاناة الفلسطينيين لسبعة عقود، ويمثّل هذا العام علامة فارقة قاتمة. فمع النزوح القسري لأكثر من 70 في المائة من سكان غزة البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة، بتنا نشهد أكبر عملية تهجير جماعي للفلسطينيين منذ 75 عاماً. وتقف ملديف بثبات إلى جانب أشقائنا وشقيقاتنا في فلسطين وتردد نداءات المجتمع الدولي من أجل وقف فوري لإطلاق النار لوقف المزيد من إراقة الدماء. كما نحث الإسرائيليين على تيسير إيجاد الممرات الإنسانية المأمونة لضمان حصول غزة على المعونة على النطاق المطلوب. ولا تزال ملديف ملتزمة بدعم حل الدولتين، مع إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

يمثل تغيّر المناخ أحد أكبر التهديدات التي تواجه البشرية. وقد وصلت تأثيراته التي تتسم بتزايد تواترها وشدتها إلى مستوى ينذر بالخطر، حيث يمثل العامُ الحالي العامَ الأعلى حرارة مما تم تسجيله على الإطلاق. ويُعدّ تقرير الأمين العام بمثابة تذكير واقعي بأننا ما لم نتخذ إجراءات مناخية طموحة الآن، فإن عدد الكوارث الطبيعية قد يرتفع من حوالي 400 كارثة طبيعية سنوياً في عام 2015 إلى 560 كارثة طبيعية سنوياً بحلول عام 2030. ولهذا السيناريو الذي يلوح في الأفق آثار بعيدة المدى على قدرتنا على تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ويؤكد التقرير أن نسبة كبيرة تبلغ 70 في المائة من اللاجئين و 80 في المائة من النازحين داخلياً من المتوقع أن يكون مصدرها مناطق تعاني من الكوارث المرتبطة بالمناخ. وفي سياق ملديف، حيث يقل ارتفاع معظم الأراضي عن متر واحد فوق مستوى سطح البحر، نواجه هشاشة متزايدة تتفاقم بسبب تغير المناخ، بما في ذلك تآكل السواحل والفيضانات الموسمية المتكررة والأمواج البحرية العاتية.

وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات، فهناك أسباب تدعو للتفاؤل، حيث شهدنا عدة تطورات مشجعة. وليس من بينها ما هو أكثر أهمية من المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنعقد في دبي هذا العام. وبناءً على الإنجاز التاريخي المتمثل في إنشاء صندوق للخسائر والأضرار لمساعدة البلدان النامية المعرضة للتغير المناخي، على النحو المتفق عليه في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، يسعدنا أن نشهد قيام رئيس مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، بتفعيل الصندوق رسمياً. وهذه خطوة هائلة إلى الأمام لتعزيز قدرة البلدان النامية المعرضة للتأثر بتغير المناخ على الوصول إلى التمويل والاستثمارات التي هي في أمس الحاجة إليها للتصدي للكوارث الناجمة عن المناخ وتقليل آثارها الإنسانية إلى أدنى حد. ونشيد بالقيادة الجريئة لدولة الإمارات العربية المتحدة لأنها أثرت بشكل متزايد في العديد من البلدان المتقدمة النمو كي تتعهد بالتزامات ملحوظة تجاه الصندوق.

ويود وفد بلدي أن يؤكد كذلك على أهمية تنفيذ آليات الحد من مخاطر الكوارث بموجب إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ونشيد بتركيز الاجتماع الرفيع المستوى على استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي على الحوكمة والاستثمارات في القدرة على الصمود والوقاية من الكوارث. إن التخطيط لمخاطر الكوارث هو أمر رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلتزم الإعلان السياسي بالعمل الجماعي، بما يتماشى مع الخطط العالمية مثل خطة المناخ وخطة التنوع البيولوجي. تعزز هذه التدابير إمكانية التنبؤ والسلامة أثناء الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

تهدف مبادرات الحد من مخاطر الكوارث، مثل نظم الإنذار المبكر للجميع، إلى التقليل إلى أدنى حد من أثرها على السكان المتضررين وإتاحة عائد استثماري كبير. فمقابل كل دولار واحد يتم استثماره في البنية التحتية المقاومة للكوارث، يتم توفير ما يقدر بـ 4 دولارات من تكاليف إعادة الإعمار. ونحثّ على تقديم الدعم للتوسع في آليات الحد من مخاطر الكوارث، لا سيما نظم الإنذار المبكر، للتخفيف من العبء الإنساني على المدى الطويل.

ختاماً، وبينما نسعى جاهدين لمعالجة هذه القضايا المعقدة، هناك ما يُذكّرنا بإنسانيتنا المشتركة والمسؤولية التي تقع على عاتقنا لضمان عالم أكثر أمناً وإنصافاً للجميع. ويمكننا معاً أن نوجّه المسار نحو مستقبل أكثر إشراقاً، حيث يوجّه التعاطف والتعاون أفعالنا وحيث تترقرق أمواج الأمل منتشرة على نطاق واسع في البحر الشاسع لوجودنا المشترك.

السيدة أونغ (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اجتمعنا على مدى العقد الماضي لنعرب عن انزعاجنا من الارتفاع الهائل في الاحتياجات الإنسانية، واصفين كل عام بأنه "غير مسبوق". ومع ذلك، نجد أنفسنا في نهاية عام 2023 قد واجهنا عاماً آخر مليئاً بالتحديات والاحتياجات التاريخية التي تدفع بها النزاعات التي طال أمدها بشكل متزايد، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ؛ وهو عام شهد معلماً تاريخياً تمثَّل في النزوح القسري لأكثر من 114 مليون شخص وحدوث مستوى قياسي من انعدام الأمن الغذائي. وقد بدأنا هذا العام بالزلازل المدمرة في تركيا وسورية، أعقبها النزاع المميت في السودان، والآن في غزة. وهذه ليست سوى الأزمات التي تهيمن على العناوين الرئيسية. فيجب ألا ننسى ما يسمى بالأزمات المنسية التي لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل كل عام.

وإذ ننظر إلى الوراء، فإننا نشيد بالتفاني الذي لا يتزعزع للعاملين في المجال الإنساني. ونحزن على العاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا، بمن فيهم العشرات من عمال الإغاثة الذين أزهقت أرواحهم في غزة. ونحن مستمرون في التضامن العالمي مع الجهود المبذولة من أجل ضمان حمايتهم. وبينما نتطلع إلى عام 2024، تود كندا تسليط الضوء على المجالات التالية لتركيز اهتمامنا الجماعي عليها:

المجال الأول هو التمويل الإنساني عالي الجودة. إن منظومة العمل الإنساني ترزح تحت ضغوط متزايدة. ونحن ندرك القرارات المؤلمة التي اضطر شركاؤنا إلى اتخاذها في تحديد أولوياتهم، والتي غالباً ما تكون لها عواقب ملموسة على من هم في أمس الحاجة. ولهذا السبب يسعدنا اعتراف مشاريع قرارات هذا العام بالفجوة المتزايدة في تمويل المساعدات الإنسانية. ويبقى من الضروري أكثر من أي وقت مضى زيادة كفاءة الموارد الحالية إلى أقصى حد ممكن.

تؤدي كندا دورها في هذا الصدد. فنحن نقدم تمويلاً مرناً ويمكن التنبؤ به حتى يتمكن شركاؤنا من التركيز على الأماكن والمجالات التي تشتد الحاجة فيها إلى التمويل، بما يتماشى مع الصفقة الكبرى والممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية. ونحن فخورون أيضاً بكوننا ضمن أكبر عشر جهات مانحة لصناديق الأمم المتحدة القطرية المشتركة، وذلك تقديراً لجهود هذه الصناديق في تقديم الدعم المباشر للجهات الفاعلة المحلية التي تؤدي دوراً حاسماً في إيصال المساعدات الإنسانية. ولكن النهج التقليدية ليست كافية. فيجب علينا أن نعزز التنسيق على مستوى الترابط الثلاثي، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما يكفل احترام المبادئ الإنسانية.

(تكلمت بالفرنسية)

المجال الثاني هو احترام القانون الدولي الإنساني. يجب علينا أن نواصل التمسك بإطار العمل الذي يحمي المدنيين، حتى في الوقت الذي يواجه فيه النظام الدولي القائم على القواعد تحدياً. إن إيصال المعونة الإنسانية بسرعة ودون عوائق ينقذ الأرواح ويجب الحفاظ عليه، مهما كانت الأهداف السياسية. ويجب أن نستمر في الإصرار على أن العاملين في المجال الإنساني والطبي ليسوا أهدافاً. ومن غير المقبول أن يستمر كل عام قتل المئات من العاملين في المجال الإنساني، ومعظمهم من المستجيبين المحليين. ولقد سررنا برؤية هذه النقطة يُعترف بها في مشاريع قرارات هذا العام. إن احترام القانون الدولي الإنساني ليس أمراً اختيارياً. وهو الضمان الوحيد الذي لدينا للحفاظ على الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة.

المجال الثالث هو العمل الإنساني الشامل للجميع الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية. وعلى الرغم من وجود أدلة على أن النساء والفتيات ما زلن يتأثرن بالأزمات أكثر من غيرهن، فهن ما زلن مهمشات أو حتى منسيات في الاستجابات الإنسانية. ومن الضروري أن يكون الأشخاص المهمشون – ولا سيما النساء والفتيات بكل تنوعهن – في صميم عملية وضع خطط الاستجابة الإنسانية وتنفيذها. يشمل ذلك التأثير على النظام الإنساني بما يهدف بشكل منهجي لضمان مشاركة جميع النساء والفتيات وتوليهن أدواراً قيادية وتمكينهن في عمليات صنع القرار.

تلتزم كندا بدعم المساعدة الإنسانية التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتقاطعة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، لا سيما احتياجات النساء والفتيات بكل تنوعهن والأشخاص الذين يواجهون التمييز بسبب ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية وتعبيرهم الجنساني وخصائصهم الجنسية.

وأود أن أشكر ميسّري كل من مشاريع القرارات الإنسانية التي ستُعتمد هنا اليوم. ويمكننا معاً، كمجتمع دولي، أن نفعل المزيد ويجب علينا أن نفعل المزيد. إن شركائنا يعتمدون علينا، والأهم من كل شيء أن جميع المتضررين من الأزمات يعتمدون علينا أيضاً.

السيد ستيلهارت (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): إننا جميعاً ندرك جيداً أن العالم يواجه تحديات إنسانية متزايدة، ويبدو أن التغلب عليها يزداد صعوبة. إن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية ما برحت تتزايد، سواء في الأزمات التي طال أمدها أو في النزاعات التي تشتد حدتها على حساب السكان المدنيين – كما هو الحال في الشرق الأوسط أو أوكرانيا أو السودان. بيد أن الموارد المتاحة غير قادرة على مواكبة الطلب المتزايد، ونتيجة لذلك اتسع الخرق على الراقع في الفجوة التمويلية. ويجب أن تسير جهود السلام والمساعدات الإنسانية وجهود التنمية جنباً إلى جنب، لا للاستجابة للأزمات وحسب، لكن أيضاً لإيجاد حلول سياسية ومنع نشوب النزاعات.

وعلى الرغم من أنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع العناصر التي نوقشت في إطار مشاريع القرارات الإنسانية الثلاثة، فإن المفاوضات التي أجريت في الأسابيع الأخيرة كانت ذات أهمية قصوى. تُظهر هذه المفاوضات رغبة المجتمع الدولي في التصدي بشكل جماعي للتحديات الإنسانية الملحة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر رئيسية من وجهة نظر سويسرا:

العنصر الأول هو احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. إن الاحترام الصارم لتلك الحقوق، في عالم تتزايد فيه النزاعات المسلحة، أمر ضروري، سواء كان ذلك في سياق الأعمال العدائية نفسها أو في سياق معاملة الأشخاص الذين لم يعودوا يشاركون في القتال. وذلك لا يقلل من معاناة السكان المدنيين فحسب، بل ييسر أيضاً إيصال المعونة الإنسانية حتى تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

والثاني هو إمكانية الوصول السريع ودون عوائق إلى مناطق الأزمات. فمن دون هذه الإمكانية، يصبح الوصول إلى الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية تحدياً لا يمكن التغلب عليه. إن إمكانية الوصول السريع وغير المقيد لجميع المنظمات الإنسانية المحايدة، سواء كانت دولية أو وطنية، هو شرط لا غنى عنه لتقديم المساعدة الأساسية حيثما تشتد الحاجة إليها.

والعنصر الثالث هو العمل الاستباقي. فيجب أن نعمل بشكل استباقي لمنع الأزمات والنزاعات المسلحة حيثما أمكن ذلك. ولا يقل منع نشوب النزاعات أهمية عن قدرتنا على الاستجابة. ومن خلال تحديد المشاكل وعلاجها في المصدر، يمكننا إنقاذ الأرواح وتوفير الموارد. إن صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ أداة أساسية في ذلك السياق. وقد اضطلع بدور رائد في تطوير أساليب عمل مبتكرة. ونحن نشجع على نشر المشاريع التجريبية وتوسيع نطاقها، لا سيما فيما يتعلق بالعمل الاستباقي، من أجل إلهام النظام الإنساني بأكمله وتوجيهه. ويكتسب هذا التغيير في النهج أهمية أكبر في ظل ندرة الموارد.

سيعتمد مستقبل المحتاجين على قدرتنا على رسم مسارات جديدة بشكل جماعي مثل توطين المساعدات الإنسانية. والنهج الابتكارية ضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة وتقليص فجوة التمويل.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أودّ أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لمنسقي وميسري مشاريع القرارات قيد النظر تحت البند 72 من جدول الأعمال على عملهم الشاق من أجل تحقيق توافق الآراء بين الدول الأعضاء. كما أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقاريره.

وأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، وأدلي بما يلي بصفتي الوطنية.

إننا نرى أنه ينبغي لجميع البلدان ومنظمات الإغاثة الإنسانية أن تراعي جميع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، مراعاة صارمة عند تقديم المساعدة الإنسانية في أراضي الغير. وبما أن الدول تضطلع بالدور الرئيسي وبالمسؤولية عن الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية لديها، يجب الإقرار بالمسؤولية والإمساك بزمام المبادرة على الصعيد الوطني في تنسيق المساعدة الإنسانية لضمان تقديمها بفعالية. وبالمثل، لا ينبغي أن تؤدي أي أزمات أو حالات طوارئ إنسانية، ولا سيما تلك التي تم التسبب فيها عمداً لتحقيق مآرب سياسية محددة وخفية، إلى أي تدخل أجنبي تحت ذريعة المسؤولية عن الحماية.

وتُشدِّد جمهورية إيران الإسلامية على أهمية أنشطة المساعدة الإنسانية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، من خلال التمسك بطابعها الإنساني البحت. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أولئك الذين يشكلون المساهمين الرئيسيين في الحروب أو حالات الاحتلال التي طال أمدها، إما من خلال مشاركتهم المباشرة أو من خلال توفيرهم الأسلحة المتطورة، ينبغي أن يتحمّلوا جزءاً أكبر من العبء في تمويل الاستجابات الإنسانية للأمم المتحدة. يشمل ذلك أيضاً أولئك الذين يتحملون المسؤولية التاريخية عن انبعاث غازات الدفيئة التي تؤدي إلى تغير مناخي سريع وتفاقم الكوارث الطبيعية.

كما ندين بشدة الحالات التي تُرتهن فيها الاحتياجات الإنسانية للسكان الذين هم في أمس الحاجة إليها كي تكون وسيلة لتحقيق أغراض سياسية أو عسكرية، بما في ذلك فرض الحصار لتجويع المدنيين حتى الموت. علاوة على ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تكفل توزيع جميع المعونات الإنسانية بين جميع السكان المحتاجين، دون تمييز ودون أي تدخل من المانحين.

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية التدابير القسرية الانفرادية إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق الجهود الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية، وهي تُشكِّل في الوقت نفسه أيضاً أحد المصادر الرئيسية لخلق الأزمات الإنسانية في أنحاء العالم. ولئن كانت منطقتنا معرّضة لمجموعة متنوعة من الكوارث، مثل الزلازل وموجات الجفاف والعواصف الترابية والرملية، فضلاً عن الفيضانات التي تستنزف مواردنا حتى آخر قطرة، فإن جمهورية إيران الإسلامية قد عانت معاناة هائلة من جراء العبء الإضافي الذي تُسبِّبه الجزاءات الانفرادية غير القانونية وغير المشروعة.

إن هناك العديد من الأزمات الإنسانية التي تتطلب اهتمامنا السريع في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في أفغانستان، وكما كان نداؤنا في مثل هذا الوقت من كل عام في هذه الهيئة وفي إطار النظر في هذا البند من جدول الأعمال، ومع اقتراب فصل الشتاء واستمرار تدهور حالة الشعب الأفغاني، وخاصة

النساء والفتيات والأطفال، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب مسيساً أو مشروطاً أو متجاهَلاً بسبب الأزمات الإنسانية الأخرى الناشئة في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان حصول البلدان التي تستضيف اللاجئين والمواطنين الأفغان، وخاصة جيران أفغانستان، على السلع الإنسانية وغيرها من السلع دون عوائق. وقد شهدت أفغانستان بعض الزلازل المدمرة في الأشهر الأخيرة. وتتجاوز احتياجاتها الإنسانية أكثر بكثير مما قدمته جمهورية إيران الإسلامية حتى الآن. ويجب على المجتمع الدولي معالجة هذه الحالة الطارئة.

لا يزال المجتمع الدولي يواجه واحداً من أكثر التحديات الاستثنائية وأكبر الاختبارات في تاريخه في حالات الطوارئ الإنسانية في سعيه جاهداً لمعالجة الوضع الإنساني في غزة. إن قطاع غزة يخضع لأسوأ حصار منذ عام 2007، والحالة الإنسانية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، بينما ترتفع حصيلة القتلى بسبب الجرائم اليومية الفظيعة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني البريء. ولم تكن المستشفيات والمساجد والكنائس والمدارس وغيرها من البنى التحتية المدنية البحتة بمنأى عن ذلك، حيث ذُبح مئات الأشخاص بوحشية داخل تلك الأماكن. إن حوالي 70 في المائة من الضحايا هم من الأطفال والنساء. وقد نزح العديد من الأشخاص. وقُتل أكثر من 80 صحفياً. وقد فقدنا حوالي 111 موظفاً من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتتعرض مباني الأونروا لهجوم متعمّد، ويتعرض الأشخاص الذين لجؤوا إلى داخل تلك المباني للقصف. ولا يزال الوصول دون عوائق يشكل التحدي الرئيسي أمام تقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين.

والأمر المحزن جداً والمخيب للآمال وغير المقبول هو تقاعس المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن، عن مواجهة الأزمة الإنسانية في غزة. فليست الهدن الإنسانية حلاً للحالة المتدهورة في غزة. وفي مثل هذا الوضع المزري، لم يعد التعاطف كافياً. وللأسف، عوضاً عن إدانة وحشية النظام الإسرائيلي في غزة، فإن تلك البلدان – وهي من أشد المؤيدين للتدخل الإنساني في بلدان أخرى في حين أن لديها سجلاً مروعاً من التدخلات العسكرية في بلدان مثل أفغانستان والعراق وسورية وليبيا وغيرها – تشجّع هذا النظام بدلاً من ذلك بالإعراب عن دعمها له سواء بالكلمات أو بتزويده بالأسلحة المتطورة.

وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ، فضلاً عن زيادة الاستثمار في تدابير الوقاية، هما الحلان المستدامان الوحيدان لتلك الظاهرة العالمية. وفي منطقة الشرق الأوسط، التي تجتذب قدراً كبيراً من المساعدات الإنسانية بسبب النزاعات الناجمة عن التدخلات العسكرية وأوضاع الاحتلال التي طال أمدها، لا سيما في فلسطين، يجب معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، يتعين على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته الأصيلة كخطوة أساسية نحو إنهاء الأزمة الإنسانية في منطقتنا، وخاصة بوضع حدّ للجرائم الفظيعة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في غزة.

في الختام، تكرر جمهورية إيران الإسلامية دعوتها المستمرة إلى الوقف الفوري للعدوان على غزة، ووقف جميع أشكال الدعم العسكري للنظام المعتدي والمحتل وتنفيذ وقف مستدام ودائم للأعمال العدائية. ويجب محاسبة جميع مرتكبي الجرائم ضد الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين يساعدون النظام الإسرائيلي ويحرضونه على ارتكاب جرائم فظيعة في فلسطين، وخاصة في غزة.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على تقديمه لتقارير هامة في إطار البند 72 من جدول الأعمال.

يواجه العالم اليوم عدداً لا يحصى من التحديات – النزاعات والكوارث الطبيعية الناجمة عن المناخ والانكماش الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي – مما أدى إلى ظهور احتياجات إنسانية غير مسبوقة. ويتجلى تقاطع هذه التحديات في الأزمات الإنسانية وهو يبطئ التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

إن تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/78/86) هو تذكرة مؤلمة بالحالة الإنسانية المأساوية في غزة التي

أوجدها العدوان الإسرائيلي الأخير على الشعب الفلسطيني، في تجاهل صارخ للقرار الأخير دإط–21/10 وللقانون الدولي. وندين بقوة وبشكل قاطع الاستخدام العشوائي للقوة من جانب إسرائيل. إن اعتداءات إسرائيل على المدنيين والأعيان المدنية والبنية التحتية، وحصارها للإمدادات الإنسانية الأساسية، وتهجيرها القسري للسكان داخل الأراضي المحتلة، هي انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وتشكل جرائم حرب وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية وقد تشكل جريمة إبادة جماعية.

وبينما نحيط علماً بتقرير الأمين العام عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية أفراد الأمم المتحدة (A/78/369)، نودّ أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء قيام إسرائيل بقتل وجرح موظفي وكالات الأمم المتحدة وكياناتها، والعاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الرعاية الصحية. لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن أزهقت أرواح هذا العدد الكبير من موظفيها الشجعان في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة كما شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية في غزة. وهذا يستحق إدانتنا الجماعية ومطالبة جماعية بمحاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلية.

تُسهم الظواهر الجوية الشديدة والكوارث المرتبطة بالمناخ في الأزمات الإنسانية، مما يؤدي إلى النزوح ويضاعف المخاطر ونقاط الضعف. وإذا استمرّت الاتجاهات الحالية، فمن المتوقع أن يزداد عدد الكوارث الطبيعية في كل سنة على الصعيد العالمي من حوالي 400 كارثة في عام 2015 إلى 560 كارثة سنوياً بحلول عام 2030، أي بزيادة نسبتها 40 في المائة خلال الفترة الزمنية 2015–2030 المحددة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. وتشير تقديرات مبادرة مؤشر إدارة المخاطر (INFORM) إلى أنه بحلول عام 2050، قد يتعرض أكثر من 1,6 بليون شخص لموجات جفاف كبيرة، و 300 مليون شخص لفيضانات الأنهار، و 70 مليون شخص للفيضانات الساحلية، وإلى أن أكثر من نصف سكان العالم سيكونون معرّضين لخطر الإصابة بداء الملاريا. وهذه لحظة تأمل كئيبة للمجتمع الدولي بأننا نسير ونحن نائمون في فوضى ناجمة عن تغير المناخ.

وفي السنوات القليلة الماضية، واجهت باكستان أيضا حالات طوارئ إنسانية لم يسبق لها مثيل ناجمة عن كوارث طبيعية وأحداث متصلة بالمناخ. وبالنظر إلى الكوارث الطبيعية المتكررة مثل الفيضانات والجفاف وموجات الحر والأعاصير، صُنفت باكستان كواحدة من أكثر 10 دول تأثراً بتغير المناخ خلال العشرين عاماً الماضية، على الرغم من كونها واحدة من أقل البلدان التي تصدر انبعاثات غازات الدفيئة. وقد جرى توثيق الأبعاد الهائلة للفيضانات غير المسبوقة التي سببها المناخ في باكستان العام الماضي توثيقا جيدا في تقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وما واجهته باكستان العام الماضي هو تذكير قاتم بتزايد وتيرة التغير المناخي الذي حلّ بنا وتزايد تأثيره.

ونود أن نعرب عن امتناننا العميق للأمين العام لوقوفه مع شعب باكستان خلال تلك المأساة وزيارته للمتضررين وإصداره نداء طوارئ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحشده للإغاثة، ثم العمل مع باكستان وشركائنا الآخرين في التنمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم لوضع تقييم وطني لما بعد الكارثة أولا، ثم إطار التعافي المرن والتأهيل وإعادة الإعمار. كما نعرب عن امتناننا لما أبداه المجتمع الدولي من تضامن ودعم. وكان للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دور حاسم في المراحل الأولى من الكارثة. غير أننا نشاطر القلق من أن خطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للاستجابة للفيضانات في باكستان لا تزال تعاني من نقص التمويل. كما كانت الاستجابة لخطة باكستان الشاملة للتعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار على نحو قادر على الصمود في مؤتمر جنيف في كانون الثاني/يناير الماضي، الذي شارك في استضافته الأمين العام، مشجعة للغاية، حيث بلغت التعهدات حوالي 11 بليون دولار، تم تحقيق أكثر من 60 في المائة منها.

وإلى جانب تلك المشاريع الخاصة بالقدرة على الصمود في مواجهة الآثار المناخية المباشرة، وضعت باكستان أيضًا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، خطة تكيف أكثر شمولاً وأطول أجلا. ومن العناصر

الهامة في خطة التكيف مبادرة نهر السند الحي، التي تتوخى تنشيط حوض نهر السند بأكمله من خلال سلسلة من 25 مشروعا. ونتطلع إلى التعاون الدولي في تنفيذ تلك المبادرة التحويلية وخطة باكستان للتكيف. كما نتطلع إلى التقرير الخطي من الأمين العام عن جهود باكستان للتعافي من الفيضانات وإعادة الإعمار، الذي سيقدم خلال الربع الثاني من عام 2024، على النحو المتوخى في القرار 1/77.

وتتطلب التحديات الإنسانية العالمية غير المسبوقة تعزيز التضامن الدولي والالتزام والإرادة السياسية والإجراءات التحويلية. وسيتطلب تحقيق ذلك ما يلي.

أولاً، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ الإنسانية، التي تتراوح بين النزاعات والكوارث الطبيعية الناجمة عن المناخ.

ثانياً، يجب احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية في جميع الظروف. وينبغي عدم التسامح إطلاقا مع انتهاكات المبادئ الإنسانية، ويجب ضمان إنفاذ اتفاقيات جنيف في حالات النزاعات، بما في ذلك حالات الاحتلال الأجنبي.

ثالثاً، ينبغي حشد الموارد اللازمة للمساعدة الإنسانية التي تتوافق مع الاحتياجات الإنسانية على أرض الواقع. وينبغي حشد التمويل للمساعدات الإنسانية من جميع المصادر والقنوات، العامة والخاصة. ويجب أيضا وضع آليات تمويل جديدة ومبتكرة، بمشاركة المؤسسات المالية الدولية.

رابعاً، في حالات الطوارئ الإنسانية، يواجه الناس فقرا متعدد الأبعاد وانعدام الأمن الغذائي. ويجب على المجتمع الدولي إظهار التضامن بما يتماشى مع مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات من خلال معالجة أسباب الفقر المتعدد الأبعاد وانعدام الأمن الغذائي.

خامسا، ينبغي الوفاء بالتعهدات والالتزامات التي تُعُهِّد بها في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال ضمان حشد 100 بليون دولار من التمويل المناخي، وتخصيص نصف هذا المبلغ لمشاريع التكيف، والرسملة المبكرة لصندوق الخسائر والأضرار، والتعجيل بخفض الانبعاثات، لا سيما من جانب البلدان الصناعية.

سادساً، إن وجود صندوق مركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بموارد كاملة قيمتها بليون دولار، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة، والصناديق القطرية المشتركة الممولة تمويلا جيدا لضمان تقديم مساعدة سريعة وفعالة ومتماسكة ومنسقة للأشخاص الأكثر احتياجا والاستجابة للأزمات.

وأخيراً، ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية تكثيف جهودها لمنع الكوارث والتخفيف من حدتها والاستجابة لها، بما في ذلك الآثار الإنسانية لتغير المناخ، وتسريع جهود التكيف وبناء القدرة على الصمود من خلال التأهب والاستجابة الإنسانية، وتعزيز نظم الإنذار المبكر الإجرائية، والنهج النُظمية للحد من المخاطر. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى دعم تنفيذ مبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع وخطة عملها التنفيذية لضمان حماية الجميع من خلال نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بحلول عام 2027.

إن الأزمات الإنسانية التي يواجهها العالم اليوم تهديدات وجودية. وإن لم نتصدى لتلك الأزمات، فلن نتمكن من حماية أجيالنا الحالية أو حماية رفاه أجيالنا المقبلة. فالوقت يداهمنا وحانت الآن ساعة العمل.

السيد أكبولوت (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا ندخل عام 2024 بسجلات مدمرة في التوقعات الإنسانية العالمية. فاعتبارا من نهاية تشرين الأول/أكتوبر، احتاج 365 مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى مساعدات إنسانية. ويستمر العدد الإجمالي للنازحين قسرا في الارتفاع، ليصل إلى 114 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وفي ظل هذه الصورة القاتمة، تتزايد متطلبات التمويل وقد وصلت إلى ما يقرب من 56 بليون دولار.

ومن ناحية أخرى، يستمر النقص المزمن في تمويل المساعدة الإنسانية. ولا تمثل التبرعات سوى 33 في المائة من إجمالي التمويل المطلوب هذا العام. وتشكل الفجوة بين الاحتياجات المالية والموارد تحديات هائلة. وتلك التحديات تتجاوز قدرة فرادى البلدان على التصدي

لها. ولذلك، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية تتمثل في أن يظل ملتزما بحل الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم مع معالجة الأسباب الجذرية الكامنة.

وتقوم تركيا بدورها داخل حدودها ومنطقتها وخارجها. وتركيا، باعتبارها ثاني أكثر الدول سخاء في العالم على أساس نصيب الفرد من الإنفاق الإنساني، تقوم بحشد الموارد اللازمة لمساعدة ملايين المحتاجين. كما أنها توفر المأوى لما يقرب من 4 ملايين شخص باعتبارها أكبر دولة مضيفة للاجئين في العالم. وإذ نواصل جهودنا حتى لا نترك أحدا خلف الركب، فإننا ندعو أعضاء المجتمع الدولي الآخرين إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للمساعدة الإنسانية الدولية. كما نحث الشركاء على تقاسم المسؤولية بشكل منصف مع البلدان المضيفة للاجئين والمساعدة في تهيئة الظروف في البلدان المعنية من أجل تيسير العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين.

وتؤمن تركيا بالتضامن الدولي في مواجهة الكوارث. وبنفس روح التضامن، تلقينا دعما هائلا من المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، في أعقاب الزلازل التي ضربت تركيا في 6 شباط/فبراير. واغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناننا لجميع أصدقائنا وشركائنا الذين استكملوا عمل السلطات التركية في الاستجابة للزلازل بما قدموه من مساعدة.

ولن يكتمل هذا النقاش الهام من دون مناقشة أكبر مأساة إنسانية في التاريخ الحديث تحدث في غزة. فحجم الدمار وعدد الضحايا المدنيين قد بلغ مستويات لا يمكن تصورها. وظلت تركيا تدعو، منذ بداية النزاع، إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، فضلا عن إيصال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل ومن دون عوائق. وتمشيا مع تلك الدعوة، تعمل تركيا، مع الأعضاء الآخرين في منظمة التعاون الإسلامي وفريق الاتصال التابع لجامعة الدول العربية، بلا كلل لإنهاء النزاع في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى تلك الجهود، ما فتئت تركيا تقدم للشعب الفلسطيني، على الصعيد الثنائي، الدعم الإنساني والطبي الذي تمس الحاجة إليه. وقدمنا تبرعا إضافيا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في إطار النداء العاجل لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالإضافة إلى مساهمتنا السنوية للوكالة. وتلتزم تركيا بتقديم المزيد من الدعم للشعب الفلسطيني ووكالات الأمم المتحدة للتخفيف من معاناة المدنيين في غزة، مع مواصلة جهودها لإنهاء النزاع.

كما يهدد النزاع الدائر في المنطقة بزيادة زعزعة الاستقرار في سورية وتدهور الحالة الإنسانية في البلد. لذلك، من الضروري أن تستمر مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود، وهي شريان حياة لملايين الأشخاص في شمال غرب سورية، وفقا لطريقة عملها قديمة العهد. وذلك أمر بالغ الأهمية حيث يحاول ملايين السوريين التعامل مع ظروف الشتاء القاسية. وفي نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهدا لإيجاد حل دائم للنزاع السوري، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وإذ نواصل جميعا جهودنا الغوثية العالمية، ينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الحسبان انعدام الأمن الغذائي العالمي الذي تتكشف فصوله. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها تركيا، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، أعادت الحياة إلى مبادرة البحر الأسود وتفادت أزمة غذائية عالمية وشيكة. وكانت المبادرة مفيدة في الإسهام في الأمن الغذائي، ولا سيما في أفريقيا، واستكملت الجهود الرامية إلى المساعدة على تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في القارة بأسرها.

أخيرا وليس آخرا، يؤدي موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية دورا حاسما في إيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى الذين يواجهون الأزمات، ومع ذلك فإنهم يخاطرون بحياتهم ويصبحون أهدافا أثناء قيامهم بعملهم. ويمثل العمال الثمانية الذين قتلوا في غزة أكبر عدد من الوفيات التي سجلتها الأمم المتحدة على الإطلاق في نزاع واحد. وذلك أمر غير مقبول، وقد أدانت تركيا بشدة جميع أعمال العنف والهجمات والتهديدات ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وعلى ذلك الأساس، وكما حدث في السنوات السابقة، تشارك تركيا هذا العام في تقديم مشروع القرار بشأن سلامة وأمن العاملين

في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/78/L.17). وفيما يتعلق بالفقرات الرابعة والخامسة والثالثة والثلاثين من ديباجة مشروع القرار والفقرة 8 من منطوقه، فإن تركيا ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو في البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1977. وعلى ذلك، فإننا نعتبر أنفسنا غير ملزمين بالأحكام التي تتضمن إشارات إلى صكوك تركيا ليست طرفا فيها. ونفسر أن تلك الأحكام لا تغير الحالة الراهنة للقانون الدولي العرفي أو تنشئ التزامات جديدة.

السيد فيبولياي (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن حجم الاحتياجات الإنسانية وشدتها وأهميتها في عدد من السياقات واضح بصفة خاصة اليوم. وتشعر نيوزيلندا بحزن عميق إزاء تصاعد الأزمات في جميع أنحاء العالم وتزايد أعداد الضحايا المدنيين. ويساورنا قلق بالغ إزاء وفاة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والعاملين في المجال الطبي والصحفيين في الميدان.

إن الخسائر في الأرواح ومستوى المعاناة الذي نشهده في غزة نتيجة للنزاع بين إسرائيل وحماس أمور مهلكة. ويساور نيوزيلندا قلق بالغ إزاء تجدد الأعمال القتالية وأثرها المروع على المدنيين. وظلت نيوزيلندا تدعو باستمرار جميع الأطراف إلى الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان حماية جميع العاملين في المجال الطبي والإنساني والمرافق الطبية، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2286 (2016). إن ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مجد أمر بالغ الأهمية ومطلب رئيسي للقانون الدولي الإنساني. وندعو جميع الأطراف إلى أن تيسر على وجه السرعة إمكانية الوصول الضرورية للتخفيف من محنة المدنيين في غزة. وتدعو نيوزيلندا جميع الأطراف، فضلا عن البلدان ذات النفوذ في المنطقة، إلى اتخاذ خطوات عاجلة نحو وقف إطلاق النار.

ونحيي العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على مستوى العالم الذين يعملون في ظروف صعبة وخطيرة للغاية في كثير من الأحيان. ولا يزال يساور نيوزيلندا قلق بالغ إزاء النساء العاملات في مجال تقديم المساعدة الإنسانية اللائي يواجهن قيودا على أساس نوع جنسهن. ومن الضروري ضمان قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية في جميع السياقات على القيام بعملها من دون عوائق أو عراقيل. وندعو إلى إزالة الحواجز التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية في جميع السياقات على الفور. فالوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق أمر حيوي. وتأمل نيوزيلندا أن ترى صيغة أقوى في هذا الشأن في القرارات الإنسانية في المستقبل.

ولئن كانت النزاعات المسلحة لا تزال محركا رئيسيا للاحتياجات الإنسانية العالمية، فإن آثار تغير المناخ تشكل على نحو متزايد عاملا يؤدي إلى تفاقمها، إن لم تكن محركا في حد ذاتها. وبالتفكير في الأشهر ال 12 الماضية، شهدنا الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة وغيرها من الظواهر الجوية الشديدة التي لها آثار مدمرة، بما في ذلك على سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي والنتائج الصحية والنزوح.

ففي منطقتنا في المحيط الهادئ، شهدنا مؤخرا إعصارا مداريا من الفئة 5 يصل إلى اليابسة في تشرين الأول/أكتوبر. وحقيقة أن هذا حدث قبل البداية الرسمية لموسم الأعاصير في تشرين الثاني/نوفمبر أمر غير معتاد للغاية. ويجب أن نقاس بكيفية معالجتنا للأسباب الجذرية لتغير المناخ وكيفية تكيفنا واستجابتنا لآثاره الضارة. وفي ذلك السياق، تؤيد نيوزيلندا بقوة العمل الإنساني الاستباقي. فعندما نعلم أن خطرا أو كارثة تلوح في الأفق، يمكن للنهج الاستباقية أن تساعد في تقليل حجم الأزمة، والأهم من ذلك، تقليل المعاناة الإنسانية.

والعمل الإنساني الشامل هو محور التركيز الرئيسي للاستجابات الإنسانية في نيوزيلندا. ونكرر التأكيد على أهمية الوصول الموثوق والآمن إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في ضمان صحة ورفاه جميع الناس، ولا سيما النساء والفتيات. ونحن ملتزمون بالدفاع عن تلك الحقوق التي تم الحصول عليها بشق الأنفس، ونأمل أن نرى استمرار تعزيز الصياغة بشأن تلك المسائل في القرارات الإنسانية. كما نحث المنظومة على إحراز تقدم مستمر نحو العمل الإنساني الذي يتم بقيادة محلية، حيثما أمكن، ويخضع للمساءلة أمام السكان المتضررين في جميع الأوقات.

وتتطلب الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية تضامنا عالميا وتعاونا دوليا. وتواصل نيوزيلندا تقديم تمويل أساسي مرن ومتعدد السنوات للشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، تكمله مساهمات مخصصة لأزمات محددة واستثمارات تأهب أطول أجلا في منطقة المحيط الهادئ. إننا نعتز بالقيام بدورنا في النظام الإنساني العالمي والدفاع عن العمل الذي ينقذ الأرواح.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): بداية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به بعثة مصر الشقيقة نيابة عن مجموعة الدول العربية. وسأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تجتمع الجمعية العامة اليوم لتناقش بندا من أهم بنود جدول أعمالها على الإطلاق، وهو البند المعني بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، وفي وقت حرج تواجه فيه مبادئنا الإنسانية اختبارا صعبا للغاية يكاد يفقد هذه المنظمة الدولية مصداقيتها ويهدد شرعية ومكانة النظام الدولي.

تستمر هجمات واعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة على نحو لم يسلم منه لا شمال غزة ولا جنوبها ولا النساء ولا الأطفال، حيث يسقط الضحايا الشهداء منهم على مدار الساعة بأعداد مفجعة ومؤلمة، تجاوزت حتى الآن 000. 17 ولم يسلم حتى العاملون في مجال الإغاثة من منسوبي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية، الذين فقدوا أرواحهم وهم يؤدون مهمتهم الإنسانية بكل شجاعة وبسالة. ولم تسلم من هذه الوحشية المباني ذات الصفة المدنية والمستشفيات والمدارس – كل هذا وأكثر يحدث في انتهاكات صارخة ومستمرة وممنهجة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وجميع المبادئ والأعراف الإنسانية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وفي هذا الصدد، تستمر المملكة العربية السعودية في تقديم العون للشعب الفلسطيني الشقيق المحاصر في قطاع غزة عبر إرسال ما يزيد عن 25 من الطائرات والسفن الإغاثية التي تحوي على مواد إغاثية وطبية وإيوائية، وأكثر من 14 سيارة إسعاف، وهناك تنسيق ودعم مستمران لجهود المنظمات الدولية والإنسانية، وعلى الأخص جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهناك أيضاً إطلاق حملة إغاثة شعبية في المملكة جُمع خلالها حتى الآن ما يزيد عن 100 مليون دولار.

إن عدم اكتراث إسرائيل بمبادئ القانون الإنساني قد حوّل البيئة التشغيلية للعمل الإنساني إلى شبه مستحيلة، وذلك ما أكدته العديد من منظمات الأمم المتحدة، وعطّل الاستفادة من هذه الجهود المبذولة من قبل الدول المانحة. ومع استمرار معاناة المدنيين العزل في غزة، نؤكد على تقدير ودعم المملكة البالغ للخطوة المبررة والهامة التي اتخذها معالي الأمين العام للأمم المتحدة بتفعيل المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة. ونجدد الدعوة الملحة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يؤسس لعملية سلام جادة وذات مصداقية.

شهد العالم، ومنطقتنا على الأخص، خلال العام الحالي العديد من التحديات المختلفة، سواءً كانت كوارث طبيعية أو نزاعات مسلحة، والتي فاقمت الاحتياجات الإنسانية. وقد بادرت المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من مسؤوليتها الإنسانية العالمية، إلى الاستجابة فوراً للأزمات الإنسانية حول العالم أياً كان نوعها ومسبباتها.

تستمر المملكة في الوقوف إلى جانب الشعب السوداني الشقيق في الصعوبات التي يواجهها، وتتطلع أيضاً إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام للصراع الحالي يبشر بمستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً لشعب السودان، والمملكةُ ملتزمة باستمرار دعمها ورعايتها لهذه العملية. فمنذ اندلاع الأزمة في السودان في شهر نيسان/أبريل الماضي، وما صاحبها من تفاقم للاحتياجات الإنسانية، تضمنت الاستجابة الإنسانية للمملكة ثلاثة عناصر مهمة: أولاً، الإجلاء العاجل للمواطنين الأجانب إلى مدينة جدة، ما أسهم في إنقاذ حوالي 500 8 شخص من 110 دول بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة؛ ثانياً، إنشاء منطقة إنسانية لبرنامج الأغذية العالمي في جدة لتكون مركزاً لتخزين وإرسال المساعدات الإنسانية إلى جمهورية السودان والبلدان المجاورة المتضررة من الأزمة بالتنسيق مع الأمم المتحدة؛ ثالثاً، قدمت المملكة 100 مليون دولار دعماً إنسانياً مباشراً وأطلقت حملة إغاثة شعبية كذلك.

إن دعم الشعب اليمني الشقيق هو من الأولويات الإنسانية للمملكة، سواء عبر تقديم المساعدات الإنسانية أو التنموية أو دعم البنك المركزي اليمني، وقد تجاوز مجموع ما قدمته المملكة مبلغ 25 بليون دولار على مدى الأعوام الماضية. ويستمر بلدي في تنفيذ مشاريع إنسانية نوعية في اليمن، منها إطلاق مشروع "مسام" لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام، ويبلغ مجموع ما تم نزعه منذ بدء إطلاق المشروع في عام 2018 ما يزيد عن 000 414 لغم.

تجدد المملكة تأكيدها على أن العمل الإنساني هو أحد أبرز أولوياتها، ويعمل بلدي بشكل دؤوب ومستمر لتعزيز تنسيق الجهود الإنسانية الدولية، ويثمن شراكته الفاعلة من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مع العديد من المنظمات الدولية الإنسانية. كما يؤمن بلدي بأهمية تباحث الشواغل المرتبطة بتطوير العمل الإنساني، ولهذا الهدف استضافت المملكة منتدى الرياض الإنساني الدولي في نسخته الثالثة هذا العام.

وتعتبر النساء والأطفال أكثر الفئات المتضررة في حالات الكوارث، وهم الأشد حاجة للمساعدة الغوثية، ومن الأهمية بمكان التركيز على هذه الفئة عند تصميم الاستجابة الإنسانية، وأن يتضمن تقييم الاحتياج الإنساني صوت المرأة في المجتمعات المستهدفة بالدعم.

وإذ نتطلع إلى إطلاق خطة لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2024 مطلع الأسبوع المقبل، يساورنا القلق حيال الفجوة المتنامية والمستمرة بين الاحتياجات الإنسانية من جهة وبين الدعم الإنساني والإغاثي المقدم من جهة أخرى، ونؤكد على أهمية بحث الحلول العملية والمستدامة لتقليص الفجوة القائمة بناءً على أسس علمية ومهنية.

ختاماً، يشدد بلدي مجدداً على أهمية تعزيز تنسيق الجهود الدولية المرتبطة بالمساعدات الإنسانية، والعمل يداً بيد مع الأمم المتحدة لتخفيف معاناة الفئات المتضررة من مختلف الكوارث في أنحاء العالم، ويؤكد على تعاونه التام والمتجدد نحو إنجاز هذا الهدف.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اجتاحت أحداث عام 2023 الأرواح وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. إن الأزمات المتعددة المتقاطعة والمعقدة تستنزف المنظمات الإنسانية حتى آخر قطرة. فقد أودى النزاع الدائر في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بحياة عدد مروع من المدنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني.

وتؤكد أستراليا من جديد دعواتها إلى حماية أرواح المدنيين. وتؤكد أستراليا من جديد الدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق لتمكين المساعدة المنقذة للحياة من الوصول إلى المدنيين المتضررين، بما في ذلك الغذاء والوقود والماء والدواء وغيرها من الإمدادات الأساسية.

في العام المقبل، سنستمر في مواجهة تحديات لا تفتأ تتضاعف: الافتقار الحاد للأمن الغذائي والمائي، والهشاشة، ومستويات قياسية من النزوح وآثار تغير المناخ، بما في ذلك الكوارث المتزايدة الحدة. وهي آفاق مستقبلية مثقلة بالتحديات وستتطلب مواصلة المساعدة الإنسانية وزيادتها. ولا تزال أستراليا ملتزمة بالعمل في شراكة مع الأمم المتحدة وغيرها لتوفير المساعدة المنقذة للحياة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

لكن المنظومة تتعرض لضغوط هائلة والمساعدات الإنسانية وحدها ليست الحل. فيجب علينا، نحن دوائر العمل الإنساني، أن نتعاون مع الآخرين وأن نعتنق طرقاً جديدة وأفضل للعمل. ويجب أن نكفل أن تكون استجاباتنا ملائمة للغرض وذات حجم مناسب وأفضل تنسيقاً، وأن تساعد المجتمعات المحلية على إعادة البناء بشكل أفضل. ويجب أن نستثمر في نهج متعدد المخاطر وشامل لعدة قطاعات للتأهب للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود. ويجب أن نستجيب بطريقة تحمي مكاسب التنمية وتساعد على تحقيق الرخاء والاستقرار، وبذلك نضمن أن تصب المساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة في صميم جهودنا. يجب علينا إيجاد حلول سياسية، ومحاسبة الأطراف المتحاربة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وتطوير المزيد من الحلول المشتركة التي تركز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات.

وأختتم بياني اليوم بتوجيه الشكر من أستراليا إلى العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم الذين يواصلون العمل بلا كلل

في المكاتب الخلفية وعلى الخطوط الأمامية لتقديم المساعدة العاجلة لملايين المحتاجين.

السيدة كارتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشاريع القرارات الإنسانية الجامعة بشأن السلامة والأمن والكوارث الطبيعية.

ومما يؤسف له أن العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى قد بات مطلوباً الآن أكثر من أي وقت مضى. لا تزال الولايات المتحدة رائدة ثابتة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، حيث قدمت ما يقرب من 15 بليون دولار من المساعدات الإنسانية في السنة المالية 2023. ومع ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الفجوة بين التمويل المطلوب والدعم الفعلي لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

إن الوكالات الإنسانية تعمل على التصدي لعدد لا يحصى من الأزمات، بما في ذلك مساعدة شعب أوكرانيا على البقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء، ومساعدة العائدين الأفغان، ومعالجة الصدمات المتكررة في هايتي والقرن الأفريقي، وانعدام الأمن الغذائي في السودان، والكوارث الطبيعية المدمرة في سورية وتركيا والمغرب وباكستان وليبيا. كما إنها تفعل ما في وسعها في ظل ظروف قاسية في غزة لتقديم المساعدات المنقذة للحياة للمدنيين الفلسطينيين. ويجب علينا أن نعزز سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني على الأرض، من أجل تمكين عملهم من إنقاذ الأرواح. ففي كثير جدا من الأحيان، نراهم يحسبون من ضمن الضحايا. ونتقدم بخالص التعازي إلى جميع أسر وأصدقاء وزملاء موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذين فقدوا أرواحهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني.

إننا فخورون بأننا أكبر مانح منفرد للأونروا، ولهذا السبب سننضم مرة أخرى إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/78/L.22)، على الرغم من صياغته التي عفا عليها الزمن. ولم يتغير دعمنا لحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، مع ممارسته امتثالا للقانون الدولي الإنساني. ونؤيد الدعوات إلى تجديد هدنة إنسانية ممتدة، يمكن خلالها إطلاق سراح الرهائن وإدخال المزيد من المعونة إلى غزة، ولكننا لا نؤيد الدعوات إلى وقف فوري لإطلاق النار.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ضغط الرئيس بايدن لإدخال أكبر قدر ممكن من المساعدات إلى غزة. ونرحب بالتزام إسرائيل بفتح معبر كرم أبو سالم لتفتيش البضائع وبالقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بتوفير كمية الوقود اللازمة للعمليات اليومية في غزة. كما أوضحنا أنه يجب حماية المدنيين الفلسطينيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فقد قُتل عدد كبير للغاية من المدنيين.

إننا نعمل بلا كلل لتوسيع نطاق المعونة وكذلك استعادة الخدمات الأساسية، ولا سيما إمدادات المياه والوقود الإضافية. وننخرط، عبر عملنا الإنساني على الصعيد العالمي، مع الشركاء لوضع نهج جديدة للوصول بشكل أكثر فعالية إلى الناس في حالات الأزمات. ففي عام 2022، جمعنا شركاءنا لصياغة خريطة طريق للأمن الغذائي العالمي تسعى إلى معالجة أحد أكثر التحديات تأثيرا في عصرنا – وهي معدلات انعدام الأمن الغذائي المتزايدة باستمرار. وفي العام الماضي، كنا فخورين بتأييدنا مع أيرلندا قرار مجلس الأمن 2664 (2022)، الذي أنشأ استثناءً إنسانيًا على نطاق أنظمة جزاءات الأمم المتحدة لتسهيل إيصال المساعدات إلى الفئات الأضعف. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة مؤخراً، انضمت الولايات المتحدة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي لدعوة المنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المانحة والحكومات المضيفة ومؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات والمستثمرين والشركات إلى توحيد الجهود لحشد 10 بلايين دولار من رأس المال الاستثماري للإغاثة الإنسانية بحلول عام 2030.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، لا سيما في مجال تعزيز حماية الفئات الأضعف، مثل الناجين من العنف

الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز قيادة المرأة ودعم منع العنف الجنساني ودعم البرامج الإنسانية التي تركز على الناجين من بداية الأزمة. كما نواصل دعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كشرط شامل في البرمجة الإنسانية ودعم المنظمات ذات الصلة بالإعاقة للاستجابة للأسباب الكامنة وراء عدم المساواة التي تتفاقم بسبب حالات الطوارئ الإنسانية.

وللحصول على مزيد من التفاصيل عن مواقفنا، نُحيل الأعضاء إلى بياننا العام الذي أُدلي به في 3 تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد لوفولد (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): تتشاطر النرويج القلق البالغ إزاء الزيادة الحادة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. وللأسف، لا توجد مؤشرات على أن هذا الاتجاه سينعكس في أي وقت قريب. ومن المتوقع أن تكون الفجوة بين الاحتياجات والموارد المالية المتاحة أكبر في العام المقبل. وفي ذلك السياق الرهيب، يجب علينا أن نعزز جهودنا ونضمن توفير الحماية والمساعدة اللازمة لأكبر عدد ممكن من الأشخاص. ويجب علينا أن نعمل بذكاء أكبر، وأن نعمل بشكل أفضل. ونحن بحاجة إلى استجابة إنسانية منسقة تضع الأشخاص المتضررين من الأزمات في مركز الاهتمام، حيث تكتسي الحماية والمساعدة المستجيبة للمنظور الجنساني أهمية كبرى.

وأود أن أسلط الضوء على أربع مسائل.

أولا، إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني من الأولويات الرئيسية للنرويج. وحماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أمر حيوي. وقد تم التوصل إلى معلم بارز في دبلن في العام الماضي عندما اعتمدت 83 دولة الإعلان السياسي بشأن العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وحجم الدمار الذي نشهده في غزة يظهر الآن بوضوح أهمية ذلك الإعلان، الذي يتناول ما يعنيه القانون الإنساني الدولي لحرب المدن ويعترف بالالتزامات الواقعة علينا جميعا لحماية أرواح المدنيين والأعيان المدنية. وسنستضيف مؤتمرا لمتابعة تنفيذ تلك الالتزامات، في نيسان/أبريل من العام المقبل. والهدف من ذلك هو توسيع نطاق الدعم وإيجاد تدابير عملية لتعزيز حماية المدنيين في حروب المدن.

ثانيًا، نظراً لأن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الغذائية مرتفع بشكل قياسي ومستمر في الارتفاع، فإن مكافحة انعدام الأمن الغذائي والجوع لا تزال أولوية رئيسية أخرى للنرويج. وستشمل هذه الحملة المساهمة في إنتاج مواد غذائية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بما في ذلك من قبل صغار المزارعين وتطوير سلاسل القيمة والأسواق المحلية.

ثالثًا، ستواصل النرويج سعيها الحثيث لكسر دوامة الانحدار التي تُحوّل الأزمات المعقدة التي طال أمدها إلى أنظمة جديدة في العديد من المناطق. والتعاون الأوثق بين الجهود الإنسانية والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل وبناء السلام ضروري لمنع المعاناة الإنسانية والحد من الاحتياجات الإنسانية. ويسرنا أن نرى تقدما على الصعيد العالمي في ذلك الصدد.

رابعًا، تتزايد الأزمات والنزاعات الناجمة عن تغير المناخ. ومن المُلِحّ معالجة العواقب الإنسانية لتغير المناخ، وكذلك الترابط بين جهودنا الإنسانية والمناخية. ويجب أن يصل التمويل المناخي إلى الأشخاص الأكثر تضررا من تغير المناخ. فالقليل جدا منه هو الذي يصل في الوقت الحالي.

إننا بحاجة إلى التصرف بشكل أسرع وأكثر كفاءة قبل وقوع الأزمات للحد من تأثيرها السلبي على الناس. ونحتاج إلى جعل الوقاية أكثر فعالية. ويجب أن يصبح العمل الاستباقي الخيار المفضل حيثما يمكن التنبؤ بالأزمة. فستنقذ أرواح ويحافظ على كرامة الناس وتقلل الحاجة إلى الدعم الإنساني. ولذلك تدعم النرويج صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ بوصفه آلية فعالة للنهوض بالنهج الاستباقية. والتمويل المرن والمتعدد السنوات أساسي للمنظمات الإنسانية لكي تتمكن من التصرف بسرعة ووفقا للاحتياجات المتغيرة على الأرض، توفر النرويج تمويلا إنسانيا يمكن التنبؤ به ومرنا وطويل الأجل. ونأمل أن يكون هذا هو المعيار لجميع المانحين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديري للجهود الدؤوبة التي يبذلها المستجيبون في الخطوط الأمامية للعمل في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ولتفانيهم. والكثير منهم أنفسهم من المناطق المتأثرة بالأزمات، والكثير منهم يضحون بحياتهم. ونحن نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتزايد لحملات التضليل الإعلامي وللمعلومات المغلوطة التي تقوض أسس الثقة في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وتعرض العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها للخطر. ولا بد من حماية العاملين في المجال الإنساني.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا كل عام للتفكير في الاحتياجات الإنسانية العالمية. ومع ذلك، فإننا نواجه مرة أخرى صورة مؤلمة.

وحوالي 258 مليون شخص لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم التالية؛ و 1 من كل 5 أطفال إما يعيشون في مناطق نزاع أو في حالة فرار منها؛ و 1 من كل 73 شخصا نازح، وهو رقم تضاعف في السنوات العشر الماضية. ونشهد في الوقت نفسه أوضاعًا إنسانية صعبة في إسرائيل وغزة والسودان وسورية وأوكرانيا، إلى جانب العديد من الأوضاع الإنسانية الأخرى في جميع أنحاء العالم. ومستويات الاحتياجات ترهق النظام الإنساني. ولنا جميعا دور ومصلحة في عكس مسار تلك الاتجاهات المثيرة للقلق.

وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس وزرائنا الكتاب الأبيض للتنمية الدولية للمملكة المتحدة. ويحدد هذا التزامنا بإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، ويتضمن التزامًا قويًا بحماية الفئات الأضعف في مواجهة الاحتياجات المتزايدة باستمرار بسبب النزاعات والمناخ. وسنقدم ذلك في ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا، سنستثمر في نظام إنساني فعال. وسوف نساهم بمبلغ 1,2 بليون دولار للمساعدات الإنسانية في الفترة من 2024 إلى 2025، كما سننشئ صندوقاً تابعاً للمملكة المتحدة للاستجابة للأزمات الإنسانية من أجل توفير الخبرة الفنية المتخصصة والبحث والإنقاذ وأفرقة الطوارئ الطبية. وندعو جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة والشركاء الجدد والناشئون، إلى زيادة الدعم الذي تقدمه.

ثانياً، نحن نعمل على تشكيل نظام مسؤول أمام الناس الذين يخدمهم هذا النظام. وتفخر المملكة المتحدة بدعمها لشبكة ستارت منذ إنشائها لتقديم عمل إنساني سريع ومبكر بقيادة محلية في جميع أنحاء العالم. وسنستثمر أكثر في القيادة المحلية في مجال العمل الإنساني وسنستكشف كيف يمكن أن تتغير مشاركتنا ومصطلحاتنا وطريقتنا في الإيصال ونهجنا من أجل دعم الشراكات المحلية.

ثالثا، سنساعد في بناء نظام يمكنه توقع الصدمات والتصرف في وقت مبكر. وقد ثبت أن ذلك يخفف من آثار الكوارث وينقذ المزيد من الأرواح ويحقق قيمة مقابل المال. وسنواصل دعمنا لقيام صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ بتوسيع نطاق نهج العمل المبكر على نطاق المنظومة، بسبل من بينها مساهمتنا بمبلغ إضافي قدره 65 مليون دولار للصندوق هذا العام.

وأخيرا، علينا أن نمنع مشاكل اليوم من التحول إلى أزمات الغد. وسيتطلب ذلك استجابة على مستوى المنظومة بأكملها، بالشراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية، وبشكل متزايد مع القطاع الخاص. ولذلك السبب ندعم، إلى جانب جهودنا الإنسانية، المبادرات التي تقلل من الاحتياجات وتمنع تراكم عبء الحالات الإنسانية.

وسنقوم بتحديد نطاق صندوق منفصل إلى جانب تمويلنا الإنساني لبناء القدرة على تحمل تغير المناخ والقدرة على التكيف معه، إلى جانب إغاثتنا الإنسانية. فذلك سيقلل من أثر الكوارث في المستقبل ويساعد المجتمعات المحلية على الاستعداد للأزمات التي يمكننا توقعها والتكيف معها، وسنواصل الدعوة إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني وإلى وضع غايات مستدامة وشاملة للنزاعات، التي تظل أكبر عائق أمام التنمية والازدهار.

ونتطلع إلى العمل مع الجميع لتحقيق ذلك.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): منذ اندلاع الجولة الحالية من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تعرض الشعب الفلسطيني،

وخاصة النساء والأطفال في غزة، للقتل والتشريد بأعداد كبيرة. ولقد شهدنا انهياراً اجتماعيًا واقتصاديًا، ودماراً شديدًا في البنية التحتية، وأُقْحِم أكثر من 2 مليون شخص في غزة في وضع بائس.

وينبغي على المجتمع الدولي أن يشجع بأقصى قدر من الإلحاح على وقف شامل ودائم لإطلاق النار، وأن يتخذ إجراءات أكثر واقعية وقوة لحماية أرواح المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، وأن يعيد وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل في أقرب وقت ممكن. وهنا، يعرب الوفد الصيني عن تعازيه في المدنيين وموظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في نزاع غزة والكوارث الإنسانية الأخرى، ويعرب عن تعاطفه مع أسرهم. كما نشيد بأولئك الذين يشاركون في الجهود الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وخاصة من يخاطرون بحياتهم في مناطق النزاع، بما في ذلك فلسطين.

وتؤيد الصين الجمعية العامة في اعتمادها مشاريع القرارات الأربعة المعروضة عليها اليوم، بما في ذلك مشروع القرار المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. إن الوضع الإنساني العالمي في الوقت الراهن خطير للغاية. وقد وضعت النزاعات المسلحة العديدة والشرسة عددا كبيرا من الناس على شفا الكارثة. وأدت الكوارث الطبيعية المتكررة الناجمة عن تغير المناخ إلى تفاقم أزمة البقاء على قيد الحياة بالنسبة للمتضررين. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل بروح الأخوة الإنسانية لتعزيز التضامن والتعاون ومساعدة البلدان التي تعاني من الكوارث الإنسانية بشكل مشترك للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجهها وتقديم الرعاية والأمل لمن يعانون من الكوارث الإنسانية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية في المستقبل، تود الصين أن تؤكد على النقاط التالية.

أولاً، يجب التمسك بالمبادئ الإنسانية. وينبغي أن تكون المساعدة الإنسانية متوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقرار 182/46؛ وينبغي الالتزام بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية والقانون الدولي الإنساني؛ واحترام سيادة البلدان المتلقية؛ والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي توفير إمكانية الوصول الآمن ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية، مع تجنب تسييس المسائل الإنسانية واستخدامها كسلاح. وقد قامت بعض الدول، تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، بقطع أو حتى تعليق المساعدات الإنسانية عن بلدان مثل أفغانستان. وهذه الممارسات تتعارض مع الروح الإنسانية.

ثانياً، ينبغي الحفاظ على المدخلات الإنسانية. ويواجه الوضع الدولي الحالي تحديات غير مسبوقة على الصعيد العالمي، حيث يحتاج نحو 364 مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى مساعدات إنسانية، وهو ما يتطلب 55,9 بليون دولار من الموارد الإنسانية، في حين لم تقدم الجهات المانحة سوى 18,3 بليون دولار فقط، أي 32,7 في المائة فقط من إجمالي الاحتياجات. وينبغي للبلدان المتقدمة، بوصفها جهات مانحة رئيسية تتحمل مسؤوليات تاريخية، أن تفي بتعهداتها في الوقت المناسب وبالكامل لتعويض النقص في التمويل الإنساني بشكل فعال.

ثالثاً، ينبغي بذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. فينبغي لنا أن نبقى ملتزمين بحل النزاعات بالوسائل السلمية وأن نسعى جاهدين لنزع فتيل النزاعات من خلال الحوار والتشاور والمفاوضات السياسية. وينبغي النهوض بالجهود الإنسانية والتنمية بطريقة متكاملة. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الحقائق على الأرض والاحتياجات الملحة للبلدان التي تعاني من أزمات إنسانية بينما نسعى جاهدين للجمع بين المساعدة القصيرة الأجل والتنمية الطويلة الأجل وتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة، مع زيادة الاستثمار في التنمية من أجل تعزيز الانتقال التدريجي من الإغاثة إلى الانتعاش وإعادة الإعمار في البلدان والمناطق المعنية ووضعها في نهاية المطاف على طريق التنمية المستقلة للحد من الاحتياجات الإنسانية بشكل أساسي.

رابعاً، ينبغي تعزيز بناء القدرات. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز وتعميق التعاون الدولي الذي تقوده الأمم المتحدة في مجال الوقاية من الكوارث والحد منها والتكاتف في الاستجابة للكوارث والحوادث الكبرى. وينبغي للبلدان المتقدمة زيادة الدعم المالي والتكنولوجي والقدرات

للبلدان النامية المعرضة للكوارث من أجل مساعدتها بفعالية على تعزيز قدراتها في مجال الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بمسؤولياتها التاريخية بفعالية وأن تفي بالتزاماتها في التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك الوفاء على وجه السرعة بالتزامها بتقديم 100 بليون دولار من المساعدات سنوياً. وينبغي إلغاء التدابير القسرية الانفرادية التي اتخذتها بعض الدول من جانب واحد ضد البلدان النامية المعنية في أقرب وقت ممكن لتجنب تفاقم الأزمات الإنسانية المحلية.

وقد كانت الصين دائما مدافعة عن السلام العالمي ومشجعة للتنمية المشتركة. وهي ملتزمة بتعزيز بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية. وتعلق الصين أهمية كبيرة على الشؤون الإنسانية العالمية وتشارك فيها بنشاط، وتدعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور تنظيمي وتنسيقي في مجال الإغاثة الإنسانية الدولية. وقد شاركنا بنشاط في عمليات الإغاثة الإنسانية الدولية الرئيسية وقدمنا الدعم والمساعدة الفعالين في الوقت المناسب للبلدان النامية التي تواجه صعوبات.

ومنذ اندلاع الجولة الحالية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عملت الصين بلا كلل من أجل السلام وإنقاذ الأرواح، ودعت مراراً وتكراراً إلى وقف فوري لإطلاق النار لإنهاء القتال وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق. فاتخذ مجلس الأمن القرار 2712 (2023) برئاسة الصين في تشرين الثاني/نوفمبر، وشرع في اتخاذ خطوات لتعزيز وقف إطلاق النار. كما قدمت الصين مليون دولار نقدا ومساعدات عينية بقيمة 50 مليون يوان لغزة. ومنذ بداية هذا العام، قدمت الصين مساعدات نقدية طارئة وعدة دفعات من المساعدات المادية إلى البلدان والمناطق التي ضربتها الكوارث الطبيعية، بما في ذلك نيبال وأفغانستان وليبيا وتركيا وسورية. كما أرسلت الحكومة الصينية ومنظمات المجتمع المدني الصينية عدداً من فرق الإنقاذ والفرق الطبية للمشاركة في جهود الإغاثة من الزلزال في تركيا وسورية.

وللمضي قدما، فإن الصين مستعدة، قدر استطاعتها، للعمل مع المجتمع الدولي ومواصلة المشاركة بنشاط في عمليات الإغاثة الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف وتقديم الدعم والمساعدة للبلدان المحتاجة.

السيدة سكوتشيك (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

تنعقد دورة هذا العام في سياق يزداد صعوبةً لمنظومة العمل الإنساني. وكما تم التأكيد عليه في تقرير الأمين العام (A/78/73)، فإن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية قد بلغ مستويات غير مسبوقة. ووفقا لما أفادت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أُجبر أكثر من 114 مليون شخص على مستوى العالم على الفرار من الحرب، والعنف والاضطهاد والتمييز. وهذا أعلى رقم مسجل. وفي الوقت نفسه، وصل الجوع وانعدام الأمن الغذائي إلى مستويات غير مسبوقة. وبناءً على ما تقدّم، أود أن أتناول أربع نقاط.

أولاً، يجب علينا اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتمسك بالقانون الدولي الإنساني. فالقانون الدولي واحترام المبادئ الإنسانية والمساءلة قواعد أساسية لجعل النظام الإنساني موثوقا به. وتؤيد بولندا الجهود الرامية إلى ضمان الامتثال الكامل من جانب جميع الأطراف في النزاعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني، وتود أن ترى مجلس الأمن يتخذ تدابير ملموسة في ذلك الصدد.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أن يعالج بفعالية مشكلة الألغام والذخائر غير المنفجرة وجميع المتفجرات من مخلفات الحرب التي ما فتئت تتفاقم. وإزالة الألغام خطوة أساسية لضمان إيصال المساعدات الإنسانية. وتؤمن بولندا إيماناً راسخاً بأن الإجراءات المتعلقة بالألغام أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتؤدي دوراً حاسماً في مساعدة المجتمعات المتضررة على استعادة حياتها الآمنة والكريمة. وبولندا، بوصفها ميسر الاتحاد الأوروبي لقرار الجمعية العامة الذي يصدر كل سنتين بشأن ذلك الموضوع الحاسم، أظهرت التزامها بتعزيز الجهود الجماعية المتعلقة بإجراءات إزالة

الألغام. وقد دأبت بولندا لسنوات عديدة على دعم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بشكل مستمر من خلال التبرعات، ولا سيما الاستجابات لحالات الطوارئ لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في غزة.

ثالثاً، يظل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مجالاً ذا أولوية في مشاركتنا على الصعيد الداخلي وفي المحافل الدولية على حد سواء. وقد اضطلعت بولندا بدور محوري في تيسير اعتماد قرار مجلس الأمن 2475 (2019)، وهو أول قرار من نوعه بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع، وذلك خلال عضويتنا غير الدائمة في المجلس في عام 2019. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أن بولندا تخطط للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد ذلك القرار في حزيران/يونيه 2024، وندعو جميع الوفود إلى العمل معنا والمشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع.

رابعاً، نحن بحاجة إلى تسريع الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن الدوليين. وتحدث العديد من الأزمات الإنسانية حول العالم بسبب الكوارث الطبيعية أو بسبب تغير المناخ. وهي حتمية بل وكذلك لا يمكن منعها، في كثير من الأحيان الآن أكثر من أي وقت مضى. وهناك حاجة إلى موارد هائلة للتخفيف من حدتها وتقديم الإغاثة للسكان المتضررين. وينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لتقليل عدد وحجم الأزمات المرتبطة بالنزاعات حتى نتمكن من التركيز على الأزمات الأخرى. وينبغي لنا أيضا أن نستعين بالموارد اللازمة في الوقاية وبناء القدرة على الصمود. ويجب علينا أن نتذكر أن المعونة الإنسانية لا يمكن أبدا أن تكون بديلا عن الحلول السياسية والاقتصادية.

وستواصل بولندا، باعتبارها عضوًا في فريق دعم المانحين التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية منذ عام 2012 وشريكًا مخلصًا للجنة الدولية للصليب الأحمر، مشاركتها النشطة في أماكن مختلفة من العالم للمساعدة في تقديم الإغاثة لجميع المحتاجين للمساعدة الإنسانية. ودعماً منها بقوة لأنشطة برنامج الأغذية العالمي، ساهمت بولندا العام الماضي بمبلغ مليون دولار للبرنامج من أجل دعم الأمن الغذائي في أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، ساهمت بولندا أيضا في أنشطة برنامج الأغذية العالمي في لبنان واليمن وأفغانستان وطاجيكستان وسورية وكينيا. وعلاوة على ذلك، انضممنا إلى الأنشطة التي تركز على تقديم المساعدة للمتضررين من تغير المناخ والكوارث الطبيعية، مثل أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر استجابة للفيضانات في ليبيا وأنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية بعد الزلازل المدمرة التي وقعت في شباط/فبراير. ويمكن للتعاون الدولي أن يعول على دعم بولندا في ذلك الصدد.

السيدة سانشيس غارسيا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر كولومبيا واضعي مشاريع القرارات قيد النظر اليوم. فلا جدال في أهميتها، خاصة في الظروف الحالية.

وتؤكد كولومبيا مجددا أنها ما فتئت على مر التاريخ تدعم التوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة، وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وبالمقابل، يكرر بلدي الدعوة إلى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذها تنفيذا كاملا، فضلا عن أهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف المعنية.

إننا نأسف بشدة للتصعيد المروع في الوفيات والإصابات التي شهدناها في الشهرين الماضيين، الأمر الذي تضرر منه بشكل غير متناسب النساء والأطفال، الذين هم في وضع ضعيف بشكل خاص، فضلاً عن الانتهاكات المستمرة لقوانين الحرب. ونرحب بالجهود التي تبذلها مختلف البلدان للتوصل إلى هدنة بين الطرفين لوقف العنف وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة لمن تمس حاجتهم إليها، ونكرر دعوتنا إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية الأرواح.

وتحث كولومبيا المنظمة والدول الأعضاء فيها على مضاعفة جهودنا لتحقيق وقف نهائي للأعمال العدائية بهدف وقف الخسائر

غير المسبوقة في الأرواح البريئة والتشريد القسري وتدمير البنية التحتية الحيوية لتوفير الخدمات الأساسية للسكان المدنيين.

وأخيرا، ندعو إلى أن تتضمن النسخ المقبلة من مشروع القرار A/78/L.22، بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بلورة للمناقشات الموضوعية وإدراج أحكام تتعلق بعمل الوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة، مثل اليونيسيف، لإجراء تحليل للاحتياجات الإنسانية ومستويات ضعف الأطفال، حتى يتسنى تقديم المساعدة الإنسانية بشكل فعال، والاستجابة لاحتياجاتهم الحقيقية.

السيد مياموتو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر اليابان أن تشارك في تقديم مشاريع القرارات الأربعة المقدمة في إطار البند 72 من جدول الأعمال وأن تنضم إلى توافق الآراء بشأنها، مؤكدة من جديد على الدور الحيوي للأمم المتحدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية العالمية.

من آسيا إلى القرن الأفريقي ومنطقة الساحل والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، لا يزال العالم يشهد مستويات غير مسبوقة من الاحتياجات الإنسانية. وغالبًا ما تتشابك التحديات المستمرة مثل نقص الغذاء وآثار تغير المناخ والنزاعات والاضطرابات السياسية والهجرة والنزوح والآثار الدائمة لجائحة فيروس كورونا، ما يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف وتضخيم الاحتياجات الإنسانية. وتسبَّبت حرب روسيا على أوكرانيا في أزمة إنسانية في أوكرانيا كانت لها تداعيات عالمية.

وتعيد اليابان التأكيد على ضرورة الالتزام بالمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني، وضمان حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق.

وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين للهجوم على فندق "القناة"، مقر الأمم المتحدة في العراق، تعرب اليابان عن خالص امتنانها للعاملين في المجال الإنساني على الصعيد العالمي لجهودهم الدؤوبة والشجاعة في مساعدة المحتاجين رغم المخاطر والتهديدات المتزايدة. ولا تزال اليابان ملتزمة بضمان سلامتهم وأمنهم.

وقد شاركت اليابان في تقديم مشروع القرار A/78/L.22، بشأن مساعدة الشعب الفلسطيني. وستواصل اليابان دعم فلسطين على أساس الركائز الثلاث المتمثلة في الحوار السياسي وبناء الثقة والمساعدة الاقتصادية، وذلك من منظور تقديم الدعم للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

وتعرب اليابان عن قلقها العميق إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة. ومنذ استئناف القتال، أسفرت الغارات الجوية والعمليات البرية الإسرائيلية، بما في ذلك في جنوب قطاع غزة، عن وقوع عدد كبير جدًا من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين. ويجب الإسراع في بذل كل الجهود الممكنة للتوصل إلى هدنة إنسانية مرة أخرى على وجه السرعة من أجل تأمين إطلاق سراح المزيد من الرهائن والسماح باستمرار الإمدادات الحيوية للمساعدات الإنسانية إلى غزة. ويجب أن نمنع استمرار التدهور. ويجب على جميع الأطراف أن تتصرف بأمانة، استنادا إلى قرار مجلس الأمن 2712 (2023) وأن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وكجزء من جهودنا في مجال المساعدات الإنسانية، قررت اليابان تقديم ما مجموعه 75 مليون دولار تقريباً.

وفي ضوء الاحتياجات المتزايدة، كشفت اليابان عن ميثاق جديد للتعاون الإنمائي هذا العام، مجددة التزامها بالمساعي الإنسانية. وبموجب ذلك الميثاق، تلتزم اليابان بتقديم مساهمات مرنة وعالية الجودة، بما في ذلك استكشاف التحويلات النقدية عن طريق المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل زيادة الكفاءة في تقديم المعونة. وبناءً على ذلك، تعتزم اليابان مضاعفة مساهمتها في الصناديق القطرية المشتركة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2024.

كما نهدف إلى تسريع عملية صنع القرار وتعزيز التعاون مع مختلف الشركاء غير الحكوميين، لا سيما في مجال المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ، لضمان تقديم المساعدات بشكل أسرع وأكثر موثوقية، حتى في السياقات الحكومية الدولية الصعبة. ونحن ملتزمون بتقديم مساعدات إنسانية بسرعة أكبر وبمزيد من الفعالية في

حالات الطوارئ، بما في ذلك المساعدات الدولية أثناء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى. وعلاوة على ذلك، سنعالج أسباب النزاع وعدم الاستقرار ونقدم الدعم المستمر لبناء السلام. ويربط نهجنا بين المساعدات الإنسانية والتنمية ومبادرات السلام لضمان الأمن البشري.

كما تعطي اليابان الأولوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السياقات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، تلتزم اليابان بالسعي بنشاط إلى اتخاذ تدابير تدعم تمكين النساء والفتيات في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية، لا سيما في البلدان التي تواجه أزمات أو عدم استقرار بسبب النزاعات أو الكوارث. وسنواصل النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في هذا الصدد.

ومع وجود عدد رهيب للنازحين بما يتجاوز 114 مليون شخص، يمثل المنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي سيُعقد في جنيف الأسبوع المقبل منبراً بالغ الأهمية للمجتمع الدولي لمعالجة مسألة النازحين قسراً. وقد أطلقت اليابان، بصفتها أحد المشاركين في تنظيم المنتدى، تعهدًا لأصحاب المصلحة المتعددين يركز على النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويتمثل هدفنا في إشراك طيف واسع من المساهمين وتسخير نقاط قوتهم لمعالجة الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين من خلال نهج شامل للمجتمع بأسره. ونرحب بمشاركة جميع الأطراف المهتمة بالموضوع في هذا المسعى التعاوني.

في الختام، قدمت اليابان، باعتبارها أحد أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية في العالم، أكثر من 1,4 بليون دولار من المساعدات الإنسانية في عام 2023. وما زلنا ملتزمين بتلبية الاحتياجات المالية للوكالات الإنسانية. وأود أن أؤكد من جديد تعهد اليابان الثابت بتضافر جهودها مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يسعون جاهدين للارتقاء بمستوى التنسيق والمساعي المبذولة في المجال الإنساني.

السيدة فانغكو (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الفلبين هي أحد أكثر البلدان المعرضة للكوارث في العالم، حيث يبلغ متوسط الأعاصير المدارية التي تجتاحها سنويا 22 إعصاراً، منها حوالي ستة أعاصير تسبب أضراراً كبيرة. كما تؤدي هذه الأعاصير إلى حدوث فيضانات تدمر الممتلكات التي لم تدمرها الأعاصير بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن الزلازل شائعة الحدوث. وقبل أربعة أيام فقط، ضرب زلزال بقوة 7,4 درجات على مقياس ريختر جنوب الفلبين، مما أدى إلى إطلاق تحذير من حدوث أمواج تسونامي. واستلزم الأمر إجلاء أكثر من 000 26 شخص في المجتمعات الساحلية إلى أراضٍ مرتفعة. وسُجل أكثر من 700 هزة ارتدادية للزلزال، مما تسبب إلحاق مزيد من الأضرار بالبنية التحتية.

وعلى الرغم من براعة الحكومة الفلبينية في الاستجابة لمثل هذه الكوارث، فإننا ندرك ونقدر الدور الهام للعاملين في المجال الإنساني الذين يقفون في الخطوط الأمامية، وهم على استعداد لتحدي المخاطر والصعوبات الهائلة من أجل تقديم المساعدات المنقذة للحياة لمن هم في أمس الحاجة إليها. ونقدر عمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك حركتا الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

يساورنا قلق عميق إزاء وفاة العاملين في المجال الإنساني في خضم النزاعات الجارية. والفلبين، بوصفها أحد البلدان الأربعة في العالم التي تنفذ المبادرة الرائدة لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، تتعاون مع أفرقة العمل الإنساني لاستكشاف وإعداد نهج مبتكرة لتحقيق نتائج وحلول ملموسة تستجيب بشكل أكثر فعالية واستدامة لأولويات السكان المتضررين. وقد صُممت تلك النُهج والتدابير لمعالجة المخاطر المتعلقة بالحماية والمساهمة في القدرة المجتمعية على الصمود وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش المستدامة.

ويجب أن تكون المبادرات الإنسانية داعمة لخطط الحكومات وبرامجها. وينبغي أن تكون قادرة على استخدام الآليات الحكومية القائمة لتقديم المعونة. وينبغي لنظام إيصال المساعدات نفسه أن يعترف بدور الناس ليس كمتلقين سلبيين، بل كفاعلين لهم سلطة على القرارات الإنسانية التي تؤثر على حياة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وينبغي أيضا أن يكون العمل الإنساني محدد السياق وأن يكون مدفوعا

بالاحتياجات ذات الأولوية للناس وأن يستند إلى قدراتهم وتمثيلهم. وينبغي أن يشمل المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تمثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثير الأزمات. وتعمل الفلبين باستمرار لتعزيز قدرتها على التأهب لمواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من حدتها. وتدرج خطة التنمية الفلبينية ضمن عناصرها القدرة على مواجهة الكوارث وتؤكد على العديد من الإجراءات الاستباقية الرامية لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر المتعددة الأبعاد. وتعكف الفلبين على تطوير واعتماد التكنولوجيا من أجل دعم الإجراءات الاستباقية. وتواصل تعزيز نظمها الإجرائية للإنذار المبكر والتنبؤ بالأخطار المتعددة القائم على تحديد الآثار كأساس لوضع برامج للحماية الاجتماعية ترتكز إلى الحقوق وتراعي المنظور الجنساني.

وقد نفذ الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مشروعا رائدا لإطار عمل استباقي في الفلبين وخصص 7,5 مليون دولار للبرنامج خلال موسم الأعاصير لعام 2023. وتشمل التدخلات إجراءات الإجلاء الوقائي، والمساعدة النقدية لتعزيز الهياكل السكنية ودعم استئجار أماكن آمنة ومأمونة لحماية أدوات الزراعة وصيد الأسماك والماشية.

إن الفلبين، إذ تؤيد بيان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، تعرب عن استعدادها لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال العمل الاستباقي مع البلدان الأخرى التي تواجه نفس التحديات. ولا نزال ملتزمين بالامتثال لالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، وكذلك ببذل المزيد من الجهود نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.